الآثار التوزيعية لنمو القطاع السياحى بين الاقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر*

محمد عباس محمد البرسى**

أولاً : التعريف بموضوع الدراسة

١/١ تمهيد :

ترتبط الآثار التوزيعية لأى نشاط اقتصادى بنمط التنمية المتبع وبطبيعة السياسات والقرارات التى يتم اتخاذها لضمان عدالة توزيع أعباء التنمية وثمارها ومدى فاعليتها ، كما أن عملية توزيع الدخول والثروات تؤثر بصورة فعالة فى أنماط الانتاج والاستهلاك الأمر الذى يؤثر بدوره فى عمليات النمو والتنمية[١] .

لذا تركزت النظرة الجديدة للتنمية ليس فقط فى رفع معدلات نمو الدخل القومى ولكن فى كيفية توزيع النمو فى هذا الدخل بين الأفراد والأقاليم المختلفة ، وذلك من منطلق أن يتم تحقيق العدالة فى توزيع الدخل من خلال التحكم فى اتجاهات نموه بدلاً من تبنى سياسات لمعالجة آثار التفاوت فى توزيعه فيما بعد[٢].

ومع اتخاذ العديد من البلدان النامية القطاع السياحى قائداً لعملية التنمية ومع معدلات النمو المتزايدة والمتسارعة لهذا القطاع على المستوى العالمى، اتسمت الفترة الأخيرة بكثير من الجدل والنقاش الذى احتدم بين المتخصصين حول الآثار المتوقعة لنمو القطاع السياحى على اقتصاديات الدول النامية من حيث المكاسب والخسائر التى تعود على هذه الدول واستراتيجية التنمية السياحية المناسبة لكل منها.

* الدراسة مأخوذة بتصرف من أحد أجزاء رسالة الماجستير التى قدمها الكاتب لجامعة حلوان عن الآثار التوزيعية لنمو القطاع السياحى فى الاقتصاد المصرى .

** محمد عباس محمد البرسى - ماجستير اقتصاد - كلية التجارة - جامعة حلوان.

٢/١ مشكلة الدراسة

تشير إحدى الدراسات[٣] إلى أن السياحة ليست ذات تأثير تنموى إيجابى واحد لكل دولة ، لذلك يجب على كل دولة تهتم بالتنمية السياحية أن تدرس حدود هذه التنمية وأسباب تعظيمها بشكل لا يعكس سلبيات اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية أو بيئية . وأوصت الدراسة بضرورة تدخل الدولة لاصلاح الاتجاهات نحو التنمية الزائدة على الحاجة ، التى يترتب عليها آثار سلبية عديدة من أبرزها تدنى أسعار الخدمات السياحية بسبب زيادة العرض على الطلب ، وعدم التوازن فى المنافسة ، أو الاتجاه نحو الاحتكار سواء كان هذا من جانب القطاع الخاص أو العام ، وذلك من منطلق أن النمو السياحي المتدرج وتحقيق التوازن بين العرض والطلب السياحيين ،وبين أعداد السائحين والطاقة الحاملة[٤] طبيعياً واجتماعياً واقتصادياً هى بعض صمامات الامن ضد سوء الادارة السياحية وهى فى ذات الوقت ضرورية لتفادى الجوانب السلبية للتنمية السياحية .

وقد حذرت بعض الدراسات من ارتكان بعض الدول النامية إلى القطاع السياحى كمصدر رئيسى للدخل ، ولعل من أهم الأسباب التى ارتكزت عليها هو أن القطاع السياحى شديد الحساسية للتغيرات السياسية والمناخية وظواهر الارهاب، الأمر الذى يعرض اقتصاديات تلك الدول إلى الأزمات من حين لآخر .[٥]

لذلك أوصت تلك الدراسات بأنه فى حالة اعتماد الدول النامية على القطاع السياحى كمصدر رئيسى للدخل فيجب أن تأخذ فى اعتبارها ما يلى :

- تنويع مصادر الطلب السياحى وعدم تركز الطلب السياحي فى منطقة معينة .
- تنويع عناصر الجذب السياحى من سياحة ترفيهية وثقافية وعلاجية وغيرها .
- عدم تركز الأنشطة السياحية فى أقاليم معينة لأنه عند حدوث الأزمات السياحية - فإن ذلك يتسبب فى زيادة الآثار السلبية للأزمة نتيجة توقف الحياة نهائياً فى تلك الأقاليم، أما فى حالة تواجد أنشطة اقتصادية أخرى إلى جانب السياحة فى كل إقليم فسيؤدى هذا إلى امتصاص عمالة القطاع السياحى فى الأقاليم المضارة من الأزمة . كما يؤدى تركز الأنشطة السياحية فى إقليم معين إلى ارتفاع معدلات الأجور وأسعار الأراضى فى ذلك الإقليم ، الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع قيمة المنتج السياحى والفندقى فيها[٦]

كما يؤدى توزيع الأنشطة السياحية على الأقاليم المختلفة إلى زيادة كفاءة وجودة الخدمات المقدمة إلى تلك الأقاليم (طرق ، مواصلات ، صرف صحى ، ... إلخ) ، الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة فيها ، كذلك تساهم عملية تحقيق العدالة فى توزيع الأنشطة السياحية بين الأقاليم المختلفة فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[٧]

فبالنسبة لمصر ، فمنذ بداية تطبيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مطلع الثمانينات يحقق القطاع السياحى معدلات نمو مرتفعة ، فحين حقق الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو مرتفعا خلال الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ بلغ ٦,٢٪[٨] ، بلغ معدل نمو القطاع السياحى خلال نفس الفترة ٥,٧ ٪ ، إلا أنه خلال الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤ ٪ ، فى حين ارتفع معدل نمو القطاع السياحى إلى ١٤,٩ ٪ ، كما انخفض متوسط نمو الناتج المحلى للقطاعات السلعية خلال تلك الفترة من ٦,١ ٪ إلى ٣,٩ ٪ ، وخلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى لقطاع السياحة حوالى ١٠,٣٣٪ ،فى حين بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى ١٤,٩٪ خلال نفس الفترة ، ويرجع أنخفاض مساهمة القطاع السياحى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الخطة الخمسة الثالثة للتنمية السياحية إلى حدوث بعض الحوادث الارهابية ، والتى لم تقتصر على توجيه أعمال إرهابية على الرموز السياسية بل امتد إلى إطلاق الرصاص والعبوات الناسفة على العديد من الأتوبيسات السياحية والفنادق العائمة التى أسفرت عن مصرع العديد من السائحين ، هذا فضلاً عن حادث الأقصر الإرهابى فى عام ١٩٩٧[٩] وفى الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى حوالى ٣,٦٪ ، وهو يزيد قليلاً عن معدل نمو الناتج المحلى لقطاع السياحة الذى بلغ حوالى ٣,١٪ ، إلا أنه من الملاحظ ارتفاع معدل نمو القطاعات السلعية بدرجة كبيرة والذى بلغ حوالى ١٣,٣٪ ، ويرجع ذلك إلى تركيز الدولة على تنمية القطاعات السلعية ، وإهمالها لقطاع الخدمات .[١٠]

وعلى ضوء ما سبق ، تتلخص مشكلة الدراسة فى التعرف على ما إذا كانت استراتيجية التنمية السياحية فى مصر تأخذ فى اعتبارها تقليل التفاوت الإقليمى[١١] فى توزيع الدخل السياحى ليس بهدف تخفيض النمو فى الاقاليم السياحية ذات معدلات النمو المرتفعة ، ولكن من أجل تحفيز

النمو فى الأقاليم المتواضعة سياحياً، بما يؤدى إلى زيادة معدل نمو السياحة فى الدولة ككل وبشكل متوازن ومستمر وبالتالى المساهمة فى رفع مستوى المعيشة فى المجتمع ، ويتأتى ذلك من خلال التعرف على التغيرات فى الناتج المحلى لقطاع السياحة التى سادت الاقاليم الاقتصادية التخطيطية المختلفة فى المجتمع خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ . (وما اذا كانت) تلك التغيرات قد أدت إلى تعميق التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين تلك الاقاليم، وسوف يتم استخدام معامل ويليامسون لقياس الفوارق للتعرف على درجة العدالة التوزيعية للناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم المختلفة .

١/٣ حدود الدراسة :

تنقسم حدود الدراسة إلى نوعين كما يلى :

١/٣/١ حدود زمنية

تتمثل الفترة الزمنية للدراسة فى الفترة من عام ١٩٨٣/٨٢ حتى عام ١٩٩٧/٩٦ ، ويرجع اختيار هذه الفترة لأنها شهدت تطبيق الخطط الخمسية الثلاثة الأولى للتنمية السياحية .

٢/٣/١ حدود موضوعية

تتلخص الحدود الموضوعية للدراسة فى الاتى :

- التركيز على النمو والتوزيع الاقليمى للناتج المحلى لقطاع السياحة .

١/٤ فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة فيما يلى :

" يؤدى نمو القطاع السياحى إلى تعميق التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم التخطيطية فى الاقتصاد المصرى " .

١/٥ منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج التحليلى فى تحليل أداء القطاع السياحى فى إطار التخطيط الاقليمى، هذا فضلاً عن المنهج القياسى باستخدام معامل ويليامسون لقياس الفوارق للتعرف على

درجة العدالة التوزيعية لنمو القطاع السياحى بين الأقاليم التخطيطية فى الاقتصاد المصرى ، إلى جانب تحليل انحدار الفوارق الاقليمية فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى للقطاع للتعرف على اتجاه درجة الفوارق الاقليمية خلال فترة تطبيق الخطط الخمسية الثلاث الأولى للتنمية السياحية ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

٦/١ هدف الدراسة

يتحدد هدف الدراسة فى تحليل وقياس أثر نمو القطاع السياحى على توزيع الناتج المحلى للقطاع بين الأقاليم التخطيطية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ حتى يمكن ضمان النمو المتوازن والمستمر للقطاع السياحى فى المستقبل ، وبما يؤدى إلى زيادة قدرة القطاع السياحى على مواجهة الأزمات ، هذا فضلاً عن ضمان مساهمته الايجابية فى رفع مستوى المعيشة نتيجة زيادة الناتج القومى أو الدخل القومى .

٧/١ خطة الدراسة

يتطلب تحقيق هدف الدراسة تناول النقاط الرئيسية التالية :

- تقييم أداء القطاع السياحى فى إطار التخطيط الاقتصادى الاقليمى فى مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ .

- أثر نمو القطاع السياحى على درجة واتجاه عدالة توزيع الناتج المحلى للقطاع السياحى بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦ .

- الخلاصة والتوصيات .

ثانياً : تقييم أداء القطاع السياحى فى إطار التخطيط الإقليمى فى مصر

يستعرض هذا الجزء مفهوم التخطيط الإقليمى ، وتطور التخطيط الاقتصادى الإقليمى فى مصر، وتحليل أداء القطاع السياحى فى إطار التخطيط الاقتصادى الإقليمى .

١/٢ مفهوم التخطيط الإقليمى

يقصد بالتخطيط الاقتصادى القومى تنظيم النشاط الاقتصادى على مستوى الاقتصاد القومى بغرض تحقيق التنسيق والتكامل بين كافة الأنشطة سواء قطاعياً أو إقليمياً . أما التخطيط الإقليمى

فهو تخطيط مكانى يهدف إلى تنظيم النشاط الاقتصادى والاجتماعى وتناسقه وتكامله فى الإقليم الواحد مع بقية الأنشطة فى الأقاليم الأخرى وعلى نحو يؤدى إلى تصفية التفاوت فى المستويات التنموية بين الأقاليم المختلفة ، ويحقق أعلى معدل ممكن للتنمية على مستوى الاقتصاد القومى.[١١]

وتستند عملية تقسيم الدولة إلى مجموعة من الأقاليم إلى عدد من المعايير والعوامل المرتبطة بخصائص الإقليم الواحد والمتمثلة فى طبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة والظروف الطبيعية المؤثرة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يتوجب وضع الحلول لها ، بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية والسكانية . هذا فضلاً عن الاعتبارات السياسية وأهداف السياسة التخطيطية لضمان تحقيق أقصى كفاءة فى استخدام الموارد المادية والبشرية .

وليس المقصود بالإقليم وحدة إدارية (محافظة) ، ولكن قد يشمل الإقليم مجموعة من المحافظات ، كما أنه قد يكون محافظة معينة أو مدينة كبرى ، أو قد تدخل محافظة واحدة ضمن حدود إقليمين أو أكثر .

ويدعم الأخذ بالتخطيط الإقليمى مجموعة من المبررات هى[١٢]:

- تحقيق التنمية المتوازنة والمتكافئة بين الأقاليم المختلفة بالدولة ، على نحو يضمن الاستخدام الكامل والأمثل للموارد البشرية والمادية .

- ضمان التوزيع العادل لثمار التنمية وما يترتب عليها من تحقيق الاستقرار الاجتماعى .

- التوزيع الفعال للأنشطة الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة ، وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية والحوافز التى تشجع على تنمية الأنشطة فى أقاليم معينة .

- تحقيق التوزيع السكانى المتوازن بين مختلف الأقاليم على ضوء الموارد الاقتصادية ومتطلبات التنمية .

وجدير بالذكر أن التخطيط الإقليمى يشمل ثلاثة مستويات تخطيطية هى[١٣] :

أ - الخطة الإقليمية القومية: ويتم بناؤها على مستوى الاقتصاد القومى وذلك بتوزيع الأنشطة حسب الأقاليم المختلفة بالدولة . وتتضمن الجوانب التالية :

- تحديد النموذج التنموى المكانى الذى يضمن تحقيق النمو المتوازن والتخصيص والاستخدام

الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لكل إقليم . هذا فضلاً عن تحقيق التكامل والتناسق بين الأنشطة فى الأقاليم المختلفة . تحديد معوقات التنمية فى كل إقليم ، وتحديد سبل مواجهتها . تحقيق التوازن فى مستويات المعيشة بين الأقاليم المختلفة . توزيع الاستثمارات الإجمالية اللازمة فى كل إقليم حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة (الزراعة ، الصناعة ، السياحة، النقل وغيرها) ، وبما يحقق النمو المتكامل والمتوازن بين الأقاليم المختلفة .

ب - الخطة الإقليمية الفردية: ويتم إعدادها على مستوى الإقليم الواحد ، وهى تأخذ متطلب التنمية فى الإقليم ومؤشرات التنمية الإقليمية المتوازنة والمتكاملة بين مختلف الأقاليم . وفى بعض الأحيان قد يتم بناء خطة إقليمية فرعية حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للإقليم وطبيعة المشاكل والأهداف المطلوب تحقيقها . كما أنه يمكن إعداد خطة إقليمية فرعية على مستوى الوحدات الإدارية (المحافظات) وذلك فى حالة شمول الإقليم لعدد من المحافظات .

وتشتمل الخطة الإقليمية الفردية للإقليم على :

- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للاقليم والظروف والموارد الطبيعية كما تشمل الخصائص السكانية والتوقعات المستقبلية والمقترحات ذات العلاقة بهذا الجانب .

- تحديد مواقع الأنشطة الاقتصادية وتحديد أهداف تطوير البنيان الاقتصادى والاجتماعى داخل الإقليم . وأيضا تحديد الأهداف والوسائل المتعلقة بحماية البيئة .

جـ - الخطة المحلية: وتشمل الجوانب المتعلقة بعملية التحضر واختيار النموذج الأمثل لتوزيعات المدن والقرى وتحديد المناطق الريفية . هذا فضلاً عن المعايير والمقترحات اللازمة لتطوير المدن والقرى ، وتحديد المواقع المناسبة للجديد منها ليس فقط باعتبارها مراكز إدارية وإنما كوحدات اقتصادية واجتماعية .وكذلك السياسات والوسائل اللازمة لتصفية أو تقليص التباين بين المناطق الريفية والحضرية .

٢/٢ التخطيط الإقليمى فى مصر

بدأت عملية التخطيط الإقليمى فى مصر بصدور القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الجمهورية إلى أقاليم إقتصادية تخطيطية وإنشاء هيئات التخطيط الاقليمى، ثم صدر القرار

الجمهورى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الحكم المحلى والذى ينص فى مادته السابعة على تقسيم الجمهورية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية يضم كل منها محافظة أو أكثر ويكون لكل إقليم عاصمة ،[١٤] وذلك على النحو التالى :

- إقليم القاهرة ، ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ، وعاصمته محافظة القاهرة .
- إقليم الإسكندرية، ويضم محافظات الاسكندرية والبحيرة، وعاصمته محافظة الإسكندرية.
- إقليم الدلتا ، ويضم محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية ، وعاصمته طنطا .
- إقليم قناة السويس، ويضم محافظات شمال سيناء وجنوب سيناء وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والشرقية وعاصمته الاسماعيلية .
- إقليم مطروح ، ويضم محافظة مطروح ، وعاصمته محافظة مطروح .
- إقليم شمال الصعيد، ويضم محافظات الفيوم وبنى سويف والمنيا وعاصمته محافظة المنيا.
- إقليم وسط الصعيد ، ويضم محافظات أسيوط والوادى الجديد، وعاصمته محافظة أسيوط.
- إقليم جنوب الصعيد ، ويضم محافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر ، وعاصمته محافظة أسوان .

وتم تعديل هذا التقسيم فى عام ١٩٨٦ بقرار رئيس الوزراء رقم ١٨١ بتقسيم الجمهورية إلى سبعة أقاليم هى إقليم القاهرة والإسكندرية والدلتا وقناة السويس وشمال الصعيد ووسط الصعيد وجنوب الصعيد ، وتم دمج إقليم مطروح فى إقليم الإسكندرية ،[١٥] وسوف يتم تحليل أداء القطاع السياحى فى إطار التخطيط الاقتصادى الإقليمى فى مصر .

٣/٢ تحليل أداء القطاع السياحى فى الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر .

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-٩) -بالملحق- إلى زيادة الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر من ٢٤٢,٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/١٩٨٢ إلى ٣٨٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ ١٠٥,٥٣ ٪ ، كما تشير البيانات الواردة بالجدولين رقمى (م-٧) - بالملحق- و(١) إلى احتفاظ إقليم القاهرة بالنصيب النسبى الأكبر خلال الفترة ، وبالتالى احتفاظه بالمرتبة الأولى حتى نهاية الفترة ، وتلاه كل من إقليمى جنوب الصعيد وقناة السويس على الترتيب ، فى حين احتل إقليم الإسكندرية المرتبة الرابعة فى نهاية الفترة بعد أن كان يحتل المرتبة الثانية فى بدايتها . ويرجع ذلك إلى الزيادة المطردة فى السياحة الدولية التى شهدتها

فترة الدراسة ١٩٨٣/٨٢- ١٩٩٧/٩٦ ، والتى تركزت بصفة أساسية فى أقاليم القاهرة وجنوب الصعيد وقناة السويس ، فى حين لم تشهد السياحة الداخلية خلال هذه الفترة نمواً ملحوظاً الأمر الذى ترتب عليه تراجع إقليم الإسكندرية إلى المرتبة الرابعة لاعتماده على السياحة الداخلية بشكل كبير .

كما توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١) أن أقاليم الدلتا ووسط الصعيد وشمال الصعيد احتفظت بالثلاث مراكز الأخيرة ، ولعل ذلك يوضح إنها لم تحظ بنصيب مناسب من الزيادة فى الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر حيث إنها حققت معدل نمو أقل من المتوسط القومى لمعدل نمو الناتج المحلى للقطاع السياحى خلال الفترة .

من ناحية أخرى ، تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-١٠) - بالملحق*- إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر من ٥,٤١٦ جنيه فى عام ١٩٨٣/١٩٨٢ إلى ٦٠,٨٥٧ جنيه فى عام١٩٩٧/١٩٩٦ بمعدل نمو خلال الفترة بلغ ٧٣٪، ويوضح جدول رقم (٢) أن إقليم جنوب الصعيد احتل فى نهاية الفترة المرتبة الأولى من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة حيث بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم خلال تلك الفترة ٢٢٦,٦٪ . كما احتلت أقاليم وسط الصعيد والدلتا وشمال الصعيد المراكز الثلاثة الأخيرة على الترتيب .

وسوف يتم تحليل آداء القطاع السياحى فى الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر على النحو التالى :

١/٣/٢ إقليم القاهرة

تشير بيانات جدول رقم (م-٩) إلى زيادة نصيب إقليم القاهرة من الناتج المحلى لقطاع السياحة من ١٢٢,٤٨١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٤٨٦,٠٠٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٧٩,٥٢ ٪ ، وهو أقل من معدل نمو الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر خلال نفس الفترة والذى بلغ نحو ١٠٥,٥٣ ٪ .

ومن ناحية أخرى تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-١٠) إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى إقليم القاهرة من ١١,٢٥٣ جنيه إلى ٩١,٥٢٦ جنيه

*الملاحق متاحة لدى الباحث ولدى هيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط .

(م-١)، (م-٢)، (م-٣)، (م-٤)، (م-٥)، (م-٦)، (م-٧)، (م-٨)، (م-٩)، (م-١٠).

جدول رقم (١)

ترتيب الأقاليم حسب نصيب الإقليم من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦

السنة	إقليم القاهرة	إقليم الإسكندرية	إقليم الدلتا	إقليم قناة السويس	إقليم شمال الصعيد	إقليم وسط الصعيد	إقليم جنوب الصعيد
١٩٨٣/٨٢	١	٢	٥	٤	٦	٧	٣
٨٤/٨٣	١	٢	٥	٤	٦	٧	٣
٨٥/٨٤	١	٢	٥	٣	٦	٧	٤
٨٦/٨٥	١	٢	٥	٣	٦	٧	٤
٨٧/٨٦	١	٢	٥	٤	٦	٧	٣
٨٨/٨٧	١	٣	٥	٤	٦	٧	٢
٨٩/٨٨	١	٣	٥	٤	٦	٧	٢
٩٠/٨٩	١	٣	٥	٤	٦	٧	٢
٩١/٩٠	١	٣	٥	٤	٧	٨	٢
٩٢/٩١	١	٣	٥	٤	٦	٧	٢
٩٣/٩٢	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢
٩٤/٩٣	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢
٩٥/٩٤	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢
٩٦/٩٥	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢
٩٧/٩٦	١	٤	٥	٣	٧	٦	٢

المصدر : حسبت من بيانات جدول رقم (م-٩) بالملحق.

بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٥٠,٩ ٪ ، وهو أيضاً أقل من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر، والذى بلغ نحو ٧٣٪ ، واحتل إقليم القاهرة المركز الثالث فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم التخطيطية بعد إقليمى جنوب الصعيد وقناة السويس ، بعد أن كان فى بداية الفترة يحقق أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى(٣) ، (٤) بأن نصيب محافظة القاهرة من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى الإقليم بلغ عام ٩٦/ ١٩٩٧ حوالى ٩٨٣مليون جنيه ، إلا أن نصيب المحافظة انخفض من ٨٠,٢ ٪ إلى ٦٦,٢ ٪ خلال الفترة ٨٢/ ١٩٨٣ - ١٩٩٧/٩٦ ، مقابل زيادة نصيب محافظة الجيزة خلال نفس الفترة من ١٩,٤ ٪ إلى ٣٣,٧٪ ، أما محافظة القليوبية فتحصل على نصيب ضئيل جداً من الناتج المحلى للسياحة ، فقد انخفض نصيبها خلال نفس الفتره من ٠,٤ ٪إلى ٠,١ ٪ .

٢/٣/٢ إقليم الإسكندرية

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-٩) إلى ارتفاع نصيب إقليم الإسكندرية من الناتج المحلى لقطاع السياحة من حوالى ٣٥,٠٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالى ٣٠١,٣٨٥ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٥٤,٢٢ ٪ وقد احتل الإقليم فى نهاية الفترة المرتبة الرابعة بعد أن كان فى بداية الفترة يحتل المرتبة الثانية .

كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-١٠) إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى إقليم الاسكندرية من ٦,٠٨٧ جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٣٧,٥٦٨ جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٣٦,٩٪ ، وهو يساوى نصف معدل نمو الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر والذى بلغ خلال نفس الفترة حوالى ٧٣ ٪ وبذلك انخفض ترتيب الاقليم فى نهاية الفترة إلى المرتبة الرابعة بعد أن كان يحتل المرتبة الثانية فى بداية الفترة ، وقد يرجع ذلك إلى اعتماد الاقليم على السياحة الداخلية ، وبذلك لم يحظ بنصيب عادل من الزيادة المطردة فى السياحة الدولية التى شهدتها مصر خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى(٥) ، (٦) بأن محافظة الإسكندرية تستأثر بالقسط

جدول رقم (٢)

ترتيب الأقاليم حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة

خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

السنة	إقليم القاهرة	إقليم الإسكندرية	إقليم الدلتا	إقليم قناة السويس	إقليم شمال الصعيد	إقليم وسط الصعيد	إقليم جنوب الصعيد
١٩٨٣/٨٢	١	٢	٦	٤	٧	٥	٣
٨٤/٨٣	١	٢	٥	٣	٧	٦	٤
٨٥/٨٤	١	٢	٥	٣	٧	٦	٤
٨٦/٨٥	١	٢	٥	٣	٧	٦	٤
٨٧/٨٦	١	٤	٦	٢	٧	٥	٣
٨٨/٨٧	١	٣	٦	٤	٧	٥	٢
٨٩/٨٨	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩٠/٨٩	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩١/٩٠	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩٢/٩١	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩٣/٩٢	١	٤	٦	٣	٧	٥	٢
٩٤/٩٣	٢	٤	٦	٣	٧	٥	١
٩٥/٩٤	٢	٤	٦	٣	٧	٥	١
٩٦/٩٥	٢	٤	٦	٣	٧	٥	١
٩٧/٩٦	٢	٤	٦	٣	٧	٥	١

المصدر : حسبت من بيانات جدول رقم (م-١٠)

جدول رقم (٣)

معامل توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة داخل إقليم القاهرة خلال الفترة١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٠,٨٠٢	٠,١٩٤	٠,٠٠٤	١
٨٤/٨٣	٠,٨٠٢	٠,١٩٦	٠,٠٠٢	١
٨٥/٨٤	٠,٧٧٦	٠,٢٢٢	٠,٠٠٢	١
٨٦/٨٥	٠,٧٨١	٠,٢١٧	٠,٠٠٢	١
٨٧/٨٦	٠,٧٨٠	٠,٢١٨	٠,٠٠٢	١
٨٨/٨٧	٠,٧٥٢	٠,٢٤٦	٠,٠٠٢	١
٨٩/٨٨	٠,٧٤٥	٠,٢٥٤	٠,٠٠١	١
٩٠/٨٩	٠,٧٤٠	٠,٢٥٩	٠,٠٠١	١
٩١/٩٠	٠,٧٧٢	٠,٢٢٧	٠,٠٠١	١
٩٢/٩١	٠,٧٦٥	٠,٢٣٤	٠,٠٠١	١
٩٣/٩٢	٠,٦٧٤	٠,٣٢٥	٠,٠٠١	١
٩٤/٩٣	٠,٦٦٣	٠,٣٣٦	٠,٠٠١	١
٩٥/٩٤	٠,٧٣٨	٠,٢٦١	٠,٠٠١	١
٩٦/٩٥	٠,٦١٨	٠,٣٨١	٠,٠٠١	١
٩٧/٩٦	٠,٦٦٢	٠,٣٣٧	٠,٠٠١	١

المصدر : حسبت من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) -بالملحق- باستخدام المعادلة التالية :

معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة = عدد الليالى السياحية بالمحافظة / عدد الليالى السياحية فى الإقليم

جدول رقم (٤)

نصيب محافظات إقليم القاهرة من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٩٨,١٧٢	٢٣,٨٢١	٠,٤٨٨	١٢٢,٤٨١
٨٤/٨٣	١١٠,٩٩٩	٢٧,٢٢٤	٠,٢٥٥	١٣٨,٤٧٨
٨٥/٨٤	١٠٧,٦٤٨	٣٠,٨١٦	٠,٢٣٠	١٣٨,٦٩٤
٨٦/٨٥	١٠٠,٥٥٧	٢٧,٩٦٨	٠,٢٤٦	١٢٨,٧٧١
٨٧/٨٦	١٥٨,٥٦١	٤٤,٣٩٥	٠,٣٥٧	٢٠٣,٣١٣
٨٨/٨٧	١٦٨,١٧١	٥٤,٩٦٦	٠,٤٦٣	٢٢٣,٦
٨٩/٨٨	٢٢٧,٦٧٣	٧٧,٣٨٩	٠,٤٥١	٣٠٥,٥١٣
٩٠/٨٩	٢٩٠,٢٦٠	١٠١,٦٢٥	٠,٤٠١	٣٩٢,٢٨٦
٩١/٩٠	٢١٩,٧١٦	٦٤,٦١	٠,٢٦٣	٢٨٤,٥٩٨
٩٢/٩١	٩٧٨,٦٤١	٢٩٩,٤١٨	١,٣٦٩	١٢٧٩,٤٢٨
٩٣/٩٢	٨٨٥,٣٥٤	٤٢٧,٨٠٧	٠,٨٤٠	١٣١٤,٠٠١
٩٤/٩٣	٦٤٢,٩٣٥	٣٢٥,٩٩٠	١,٢٥٢	٩٧٠,١٧٧
٩٥/٩٤	٦٩٨,٦٧٧	٢٤٦,٩٢٤	١,٣٤٩	٩٤٦,٩٥
٩٦/٩٥	٦٥٥,٢١٥	٤٠٢,٨٨٨	٠,٦٧٤	١٠٥٨,٧٧٧
٩٧/٩٦	٩٨٣,٢٤٦	٥٠١,٤٩٤	١,٢٦٨	١٤٨٦,٠٠٨

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من الجدولين رقم (م-٩)، (٣) بإستخدام المعادلة التالية:

نصيب المحافظة من الناتج المحلى لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

الأكبر من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم ، حيث بلغ نصيبها فى عام ١٩٩٧/٩٦ حوالى ٢٢١ مليون جنيه ، مقابل ٦٧ مليون جنيه فى محافظة مطروح ، إلا أن نصيب محافظة الإسكندرية قد انخفض من ٨٢,١ ٪ فى عام ١٩٩٨٣/٨٢ إلى ٧٣,٦ ٪ فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، وقد تضاعف رصيد محافظة مطروح خلال نفس الفترة من ١١,١٪ إلى ٢٢,١ ٪ ، أما محافظة البحيرة فتحصل على رصيد ضئيل جداً بلغ فى عام ١٩٩٧/٩٦ نحو ٤٪ من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم.

٣/٣/٢ إقليم الدلتا

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-٩) إلى ارتفاع نصيب إقليم الدلتا من الناتج المحلى لقطاع السياحة من حوالى ٢٠,٥٨١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالى ١٣٥,٠٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٣٩,٧٣ ٪ ، وهو معدل منخفض للغاية مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر خلال الفترة والذى بلغ ١٠٥,٥٣ ٪ . كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-١٠) إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى إقليم الدلتا بلغ حوالى ٢٧,٩ ٪ ، ويعد هذا المعدل منخفضاً للغاية مقارنة بمعدل نمو المتوسط القومى لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة والذى بلغ حوالى ٧٣ ٪ ، وبذلك لم يتغير ترتيب الاقليم خلال الفترة ، وظل محتلاً المرتبة السادسة بين الأقاليم التخطيطية فى الاقتصاد المصرى، وقد يرجع ذلك إلى أن الاقليم يعتمد بصفة رئيسية على السياحة الداخلية ، وبالتالى لم يحظ بقسط مناسب من الزيادة المطردة فى السياحة الدولية .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى (٧) (٨) بأن محافظة دمياط أكثر محافظات إقليم الدلتا نصيباً من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم ، يليها كل من محافظتى الدقهلية والغربية، وتحصل هذه المحافظات الثلاث على حوالى ٩٢٪ من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم ، أما محافظتا المنوفية ، وكفر الشيخ فمجموع نصيبهما لا يتعدى ٧٪ .

٤/٣/٢ إقليم قناة السويس

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-٩) إلى ارتفاع نصيب إقليم قناة السويس من الناتج المحلى لقطاع السياحة من ٢٤,٣٥٧مايون جنيه فى عام ١٩٩٨٣/٨٢ إلى ٥٤٤,٢١١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/٩٦ ، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ١٥٢,٤٥٪وهو أعلى من المتوسط القومى

جدول رقم (٥)

معامل توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة داخل إقليم الإسكندرية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	الإسكندرية	البحيرة	مطروح	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٠,٨٢١	٠,٠٦٨	٠,١١١	١
٨٤/٨٣	٠,٨٣٧	٠,٠٦٣	٠,١٠٠	١
٨٥/٨٤	٠,٨٤٠	٠,٠٥٢	٠,١٠٨	١
٨٦/٨٥	٠,٨٦٥	٠,٠٤٩	٠,٠٨٦	١
٨٧/٨٦	٠,٧٩٢	٠,٠٥٣	٠,١٥٥	١
٨٨/٨٧	٠,٨٣٠	٠,٠٥١	٠,١١٩	١
٨٩/٨٨	٠,٨٠٧	٠,٠٤٧	٠,١٤٦	١
٩٠/٨٩	٠,٧٨٣	٠,٠٤٢	٠,١٧٥	١
٩١/٩٠	٠,٧٤٩	٠,٠٤٣	٠,٢٠٨	١
٩٢/٩١	٠,٧١٥	٠,٠٥٤	٠,٢٣١	١
٩٣/٩٢	٠,٧١٨	٠,٠٤٥	٠,٢٣٧	١
٩٤/٩٣	٠,٧٥٦	٠,٠٤٨	٠,١٩٦	١
٩٥/٩٤	٠,٨١٠	٠,٠٣٧	٠,١٥٣	١
٩٦/٩٥	٠,٧٠٤	٠,٠٣٧	٠,٢٥٩	١
٩٧/٩٦	٠,٧٣٦	٠,٠٤٢	٠,٢٢٢	١

المصدر : حسبت من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) - بالملحق - باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالى السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالى السياحية فى الإقليم}}$$

جدول رقم (٦)

نصيب محافظات إقليم الإسكندرية من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

خلال الفترة١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	الإسكندرية	البحيرة	مطروح	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٢٨,٧٩٨	٢,٣٩٦	٣,٨٨٤	٣٥,٠٨
٨٤/٨٣	٣١,٤٨٠	٢,٣٥٩	٣,٧٦١	٣٧,٦
٨٥/٨٤	٣٦,٥٤٢	٢,٢٧٧	٤,٦٦٨	٤٣,٤٨٧
٨٦/٨٥	٣٧,٢٩٨	٢,٠٧٦	٣,٧٢٨	٤٣,١٠٢
٨٧/٨٦	٤٣,٢٢٦	٢,٩٢١	٨,٤٧٠	٥٤,٦١٧
٨٨/٨٧	٥٤,٠٧٣	٣,٣٤٠	٧,٧٣٩	٦٥,١٥٢
٨٩/٨٨	٥٨,٥٠٨	٣,٣٨٠	١٠,٥٧٨	٧٢,٤٦٦
٩٠/٨٩	٦١,٥٩٩	٣,٢٧٦	١٣,٧٩٤	٧٨,٦٦٩
٩١/٩٠	٣٩,٨١١	٢,٣٠٦	١١,٠٠٣	٥٣,١٢
٩٢/٩١	٢١٧,١٧٨	١٦,٤٢١	٧٠,٢٥٧	٣٠٣,٨٥٦
٩٣/٩٢	١٧٣,٥٣٩	١٠,٩٤٧	٥٧,٣١٠	٢٤١,٧٩٦
٩٤/٩٣	١٣٧,٦٠٣	٨,٧٦٥	٣٥,٦١٨	١٨١,٩٨٦
٩٥/٩٤	٢٤١,٤٨٤	١١,١٣٧	٤٥,٦٨٨	٢٩٨,٣٠٩
٩٦/٩٥	١٤٥,٤٣٩	٧,٥٤٨	٥٣,٥١٢	٢٠٦,٤٩٩
٩٧/٩٦	٢٢١,٧٣٧	١٢,٦١٢	٦٧,٠٣٦	٣٠١,٣٨٥

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من الجدولين رقم (م-٩)، (٥) بإستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلى لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

لمعدل نمو الناتج المحلى لقطاع السياحة، وبذلك احتل الإقليم المرتبة الثالثة في نهاية الفترة بعد أن كان يحتل المرتبة الرابعة فى بدايتها.

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة بإقليم قناة السويس، تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (م-١٠) إلى أنه ارتفع من ٥,٣٦٧ جنيه فى عام ١٩٨٣/٧٨الى ٨٥,١١٣ جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ . بمتوسط معدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ١٠٦٪ وهو اعلى من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة الذى بلغ ٧٣٪ ، وبذلك احتل الإقليم المرتبة الثالثة فى نهاية الفترة بعد أن كان يحتل المرتبة الرابعة فى بدايتها .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى(٩)، (١٠) بأنه فى عام ١٩٨٣/٨٢ كانت محافظة بورسعيد تحصل على القسط الأكبر من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم، حيث بلغ نصيبها ٥٦,٨ ٪ ، فى نفس العام كانت محافظة جنوب سيناء تحصل على ٢,٧ ٪ فقط ، إلا أنه خلال الفترة ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٩٧/٩٦ انخفض نصيب محافظة بورسعيد إلى ٣١ ٪ ، وارتفع نصيب محافظة جنوب سيناء إلى ٥٢ ٪ ، وذلك نتيجة للطلب السياحى الدولى المتزايد على محافظة جنوب سيناء، لما تتمتع به من مقومات سياحية فريدة، حيث بلغ نصيبها من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم فى عام ١٩٩٧/٩٦ حوالى ٢٨٢ مليون جنيه ، أما بالنسبة لمحافظات بورسعيد، والإسماعيلية ، والشرقية، فهى تعتمد بصفة رئيسية على السياحة الداخلية ، لذا فإنها لم تحظ بنصيب مناسب من الناتج المحلى لقطاع السياحة، ويرجع ذلك إلى النمو المتباطئ للسياحة الداخلية فى مصر .

٥/٣/٢ إقليم شمال الصعيد

تشير بيانات جدول رقم (م-٩) إلى ارتفاع نصيب إقليم شمال الصعيد من الناتج المحلى لقطاع السياحة من حوالى ٦,٥٣٢مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢الى حوالى ٣٨,٥٤٨مليون جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦، بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٣٥٪ ، وهو ما يقرب من ثلث معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لقطاع السياحة فى مصر ، وبذلك احتل الإقليم المركز السابع والأخير بين أقاليم مصر المختلفة.

كما تشير بيانات جدول رقم (م-١٠) إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع

جدول رقم (٧)

معامل توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة داخل إقليم الدلتا خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

السنة	المنوفية	الغربية	كفر الشيخ	دمياط	الدقهلية	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٠,٠٤٦	٠,٢٤٧	٠,٠٩٩	٠,٣٧٨	٠,٢٣٠	٣
٨٤/٨٣	٠,٠٤٤	٠,٢٥٨	٠,٠٩٧	٠,٣٦٣	٠,٢٣٨	٤
٨٥/٨٤	٠,٠٣٤	٠,٢٩٢	٠,١٢٠	٠,٢٩٢	٠,٢٦١	٤
٨٦/٨٥	٠,٠٢٨	٠,٢٧٢	٠,٠٨٢	٠,٣٨٥	٠,٢٣٣	٤
٨٧/٨٦	٠,٠٢٢	٠,٢٩١	٠,٠٨٢	٠,٣٩٩	٠,٢٠٦	٣
٨٨/٨٧	٠,٠١٩	٠,٢٧٤	٠,٠٧٦	٠,٣٧٦	٠,٢٥٥	٢
٨٩/٨٨	٠,٠٢١	٠,٢٧٣	٠,٠٦٥	٠,٣٨٧	٠,٢٥٤	٢
٩٠/٨٩	٠,٠٢٤	٠,٢٧٢	٠,٠٥٣	٠,٣٩٨	٠,٢٥٣	٢
٩١/٩٠	٠,٠٢٦	٠,٣٢٦	٠,٠٦٢	٠,٣٥٢	٠,٢٣٤	٢
٩٢/٩١	٠,٠٢٢	٠,٣٥٧	٠,٠٥٦	٠,٢٩٣	٠,٢٧٢	٢
٩٣/٩٢	٠,٠٢٣	٠,٢٧٥	٠,٠٥٣	٠,٤١٤	٠,٢٣٥	٢
٩٤/٩٣	٠,٠٢٣	٠,٢٦٦	٠,٠٥٧	٠,٤١٠	٠,٢٤٤	١
٩٥/٩٤	٠,٠٢١	٠,٢٦١	٠,٠٦٩	٠,٤١١	٠,٢٣٨	١
٩٦/٩٥	٠,٠٣٠	٠,٠٣٢	٠,٠٥١	٠,٥٤٥	٠,٣٤٢	١
٩٧/٩٦	٠,٠٢٢	٠,٢٨٣	٠,٠٥١	٠,٣٣٨	٠,٣٠٦	١

المصدر : حسبت من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) -بالملحق - باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالى السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالى السياحية فى الإقليم}}$$

جدول رقم (٨)

نصيب محافظات إقليم الدلتا من الناتج المحلى لقطاع السياحة بإقليم الدلتا خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

السنة	المنوفية	الغربية	كفر الشيخ	دمياط	الدقهلية	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٠,٩٥١	٥,٠٨٨	٢,٠٣١	٧,٧٧٩	٤,٧٣٢	٢٠,٥٨١
٨٤/٨٣	٠,٨٨١	٥,٢٣١	١,٩٥٨	٧,٣٣١	٤,٨٠٤	٢٠,٢٠٥
٨٥/٨٤	٠,٦٨١	٥,٧٧٧	٢,٣٧١	٥,٧٧٧	٥,١٧١	١٩,٧٧٧
٨٦/٨٥	٠,٥١٣	٥,٠٠٠	١,٤٩٦	٧,٠٥٤	٤,٢٦٣	١٨,٣٢٦
٨٧/٨٦	٠,٦١٧	٨,٢٧٥	٢,٣٣٧	١١,٣٢٦	٥,٨٤١	٢٨,٣٩٦
٨٨/٨٧	٠,٥٩٥	٨,٦٩٨	٢,٤١٤	١١,٩٣٩	٨,١٠٣	٣١,٧٤٩
٨٩/٨٨	٠,٧١٨	٩,٢٨٠	٢,٢١٠	١٣,١٤٦	٨,٦٣٦	٣٣,٩٩٠
٩٠/٨٩	٠,٨٤١	٩,٦٥٣	١,٨٨٢	١٤,١٣٩	٨,٩٧٢	٣٥,٤٨٧
٩١/٩٠	٠,٦٤٢	٨,١٧٢	١,٥٤٨	٨,٨١٤	٥,٨٦٦	٢٥,٠٤٢
٩٢/٩١	٢,٤٨٧	٣٩,٧٠٧	٦,٢٧٣	٣٢,٦٢٩	٣٠,٢٦١	١١١,٣٥٧
٩٣/٩٢	٢,٦٨٩	٣٢,٤٣٠	٦,٢١٧	٤٩,٠٦٥	٢٧,٧٢٥	١١٨,١٢٦
٩٤/٩٣	٢,٠٨٧	٢٤,٢٠٩	٥,١٤٨	٣٧,١٤٩	٢٢,١٢٢	٩٠,٧١٥
٩٥/٩٤	٢,٦٦٠	٣٣,٤٩٤	٨,٨٩٨	٥٢,٧٥٢	٣٠,٦٣٠	١٢٨,٤٣٤
٩٦/٩٥	٢,٧٧٩	٢,٩٥٣	٤,٦٩٠	٥٠,٢٠٠	٣١,٤٤٠	٩٢,٠٦٢
٩٧/٩٦	٢,٩١٩	٣٨,٢١٩	٦,٩١٢	٤٥,٦٨٧	٤١,٣٣٣	١٣٥,٠٧١

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من الجدولين رقم (م-٩)، (٧) بإستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلى لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

السياحة بالإقليم من نحو ١٠٩ , ١جنيه للفرد إلى ٤ , ٥٤٦ جنيه ، بمتوسط معدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٢٢٪ ، وهو ادنى معدل نمو فى الأقاليم المختلفة ، لذا ظل الإقليم قابعاً فى المرتبة الأخيرة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر.

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى(١١) ، (١٢) بأن محافظة المنيا تستحوذ على أكثر من نصف الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم ، فقد بلغ نصيبها فى عام ١٩٩٧/٩٦ حوالى ٢٢ , ٦مليون جنيه ، ومن الملاحظ أن نصيب محافظة الفيوم من الناتج المحلى لقطاع السياحة يعد ضئيلاً على الرغم من أنها تتمتع بمقومات سياحية متميزة .

٦/٣/٢ إقليم وسط الصعيد

تشير بيانات جدول رقم (م-٩) إلى ارتفاع نصيب إقليم وسط الصعيد من الناتج المحلى لقطاع السياحة من ٤ , ٥٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢الى ٤١ , ٤٢٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو بلغ نحو ٥٨٪ ، وهو أقل من معدل نمو الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر والذى بلغ ١٠٥ , ٥٣٪ ، وبذلك احتل الإقليم المرتبة السادسة بعد أن كان يحتل المرتبة السابعة فى بداية الفترة .

كما تشير بيانات جدول رقم (م-١٠) إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم من ٢ , ١٠٩ جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢الى ١٤ , ٣٩٦جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ بمعدل نمو خلال الفترة بلغ نحو ٤١ , ٦٪ ، وهو يقل كثيرا عن المتوسط القومى لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر والذى بلغ حوالى ٧٣٪ خلال نفس الفترة وبذلك ظل الإقليم يحتل المرتبة الخامسة بين الأقاليم التخطيطية فى الاقتصاد المصرى .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى (١٣) ، (١٤) بأنه حتى عام ١٩٩١/٩٠ لم تكن محافظة الوادى الجديد متواجدة على الخريطة السياحية ، وكانت محافظة أسيوط تستحوذ على كل الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم ، إلا أنه فى عام ١٩٩٢/٩١ حصلت محافظة الوادى الجديد على ٣ , ١ ٪ ، وأخذت فى الارتفاع حتى وصلت فى عام ١٩٩٧/٩٦ إلى حوالى ٦ , ١٥ ٪ ، ومن المتوقع أن يزداد نصيبها مستقبلاً ، حيث إنها تتمتع بمقومات سياحية متميزة .

جدول رقم (٩)

معامل توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة داخل إقليم قناة السويس خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	شمال سيناء	جنوب سيناء	بورسعيد	الإسماعيلية	السويس	الشرقية	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٠,٠٤١	٠,٠٢٧	٠,٥٦٨	٠,١٢٢	٠,١٧٥	٠,٠٦٧	١
٨٤/٨٣	٠,٠٤٤	٠,٠٥٠	٠,٥٤٤	٠,١٣٨	٠,١٧٠	٠,٠٥٤	١
٨٥/٨٤	٠,٠٥٦	٠,٠٨٠	٠,٥١٩	٠,١٤٦	٠,١٥٣	٠,٠٤٦	١
٨٦/٨٥	٠,٠٥٤	٠,٠٨٥	٠,٥٤٧	٠,١٢٩	٠,١٤٢	٠,٠٤٣	١
٨٧/٨٦	٠,٠٥٣	٠,٠٨٩	٠,٥٣٢	٠,١٤٢	٠,١٤٦	٠,٠٣٨	١
٨٨/٨٧	٠,٠٤٧	٠,١٣٦	٠,٥١٠	٠,١٢٩	٠,١٣٨	٠,٠٤٠	١
٨٩/٨٨	٠,٠٥١	٠,١٦٨	٠,٥١٥	٠,١١٣	٠,١٢٢	٠,٠٣١	١
٩٠/٨٩	٠,٠٥٥	٠,١٩٥	٠,٥١٩	٠,١٠٢	٠,١٠٨	٠,٠٢٣	١
٩١/٩٠	٠,٠٦١	٠,٢٠٨	٠,٤٧٦	٠,١٣٤	٠,٠٩١	٠,٠٣٠	١
٩٢/٩١	٠,٠٥٩	٠,٠٥٥	٠,٦٢٩	٠,١١١	٠,١٢١	٠,٠٢٥	١
٩٣/٩٢	٠,٠٣٨	٠,٤٤٥	٠,٣٢١	٠,٠٨٦	٠,٠٩١	٠,٠١٩	١
٩٤/٩٣	٠,٠٣٩	٠,٤٤٠	٠,٣٣٤	٠,٠٩٩	٠,٠٧٣	٠,٠١٥	١
٩٥/٩٤	٠,٠٥٣	٠,٣٦٣	٠,٣٨٦	٠,٠٨٥	٠,٠٩٤	٠,٠١٩	١
٩٦/٩٥	٠,٠٢٩	٠,٦٣٧	٠,٢١٩	٠,٠٤٥	٠,٠٦٢	٠,٠٠٨	١
٩٧/٩٦	٠,٠٣٦	٠,٥٢٠	٠,٣١٠	٠,٠٥٥	٠,٠٦٨	٠,٠١٣	١

المصدر : حسبت من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) - بالملحق- باستخدام المعادلة التالية :

معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة = عدد الليالى السياحية بالمحافظة / عدد الليالى السياحية فى الإقليم

جدول رقم (١٠)

نصيب محافظات إقليم قناة السويس من الناتج المحلى لقطاع السياحة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	شمال سيناء	جنوب سيناء	بورسعيد	الإسماعيلية	السويس	الشرقية	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٠,٩٩٢	٠,٦٦٤	١٣,٨٤٢	٢,٩٧٨	٤,٢٥٤	١,٦٢٧	٢٤,٣٥٧
٨٤/٨٣	١,١٩٩	١,٣٦٧	١٤,٨٢٧	٣,٧٦٥	٤,٦٣٨	١,٤٧٧	٢٧,٢٧٣
٨٥/٨٤	١,٨٨٦	٢,٧١٤	١٧,٥٦٩	٤,٩٦٧	٥,١٧٤	١,٥٤١	٣٣,٨٥١
٨٦/٨٥	١,٥٨٥	٢,٥٠٠	١٦,٠٢٦	٣,٧٩٥	٤,١٥٢	١,٢٧٢	٢٩,٣٣٠
٨٧/٨٦	٢,٤٦٦	٤,١٥٤	٢٤,٧٩٤	٦,٦٢٠	٦,٨١٥	١,٧٨٥	٤٦,٦٣٤
٨٨/٨٧	٢,٣١٥	٦,٦٤٨	٢٥,٠٣٦	٦,٣١٦	٦,٧٤٦	١,٩٥١	٤٩,٠١٢
٨٩/٨٨	٣,١٧١	١٠,٣٩٠	٣١,٨٢٣	٦,٩٩٥	٧,٤٩٩	١,٩٠٣	٦١,٧٨١
٩٠/٨٩	٤,٠٨٩	١٤,٥٥٦	٣٨,٨٠١	٧,٥٢٣	٨,٠٩٥	١,٧٥٨	٧٤,٨٢٢
٩١/٩٠	٢,٩١٩	٩,٩٨٢	٢٢,٨٨٢	٦,٤٥٠	٤,٣٧٨	١,٤٥٩	٤٨,٠٧٠
٩٢/٩١	١٤,٨٨٢	١٤,٠٩٥	١٥٩,٩٥٢	٢٨,٢٠٤	٣٠,٨١٦	٦,٣٥٤	٢٥٤,٣٠٣
٩٣/٩٢	١٣,١٠٦	١٥٤,٩٢٤	١١١,٧٤١	٣٠,٠٧٨	٣١,٤٢٢	٦,٧٢١	٣٤٧,٩٩٢
٩٤/٩٣	١٣,٠٧٨	١٤٥,٨١٢	١١٠,٧٥٠	٣٢,٩٧٥	٢٤,٠٧٠	٤,٨٧٠	٣٣١,٥٥٥
٩٥/٩٤	١٧,٢٢٣	١١٧,٧٧٨	١٢٥,٦٢٢	٢٧,٥٧٠	٣٠,٣٩٧	٦,٢٧٧	٣٢٤,٨٦٧
٩٦/٩٥	١٣,٨٥٣	٣٠٥,٠٤٨	١٠٤,٧٦١	٢١,٥٠١	٢٩,٧٢٥	٣,٧٥٢	٤٧٨,٦٤٠
٩٧/٩٦	١٩,٨٠٠	٢٨٢,٩١٧	١٦٨,٠٠٤	٢٩,٧٤٥	٣٦,٨١٦	٦,٩٣٩	٥٤٤,٢١١

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من الجدولين رقمى (م-٩)، (٧) باستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلى لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

جدول رقم (١١)

معامل توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة داخل إقليم شمال الصعيد خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	بنى سويف	الفيوم	المنيا	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٠,١١٩	٠,٢٧٢	٠,٦٠٩	١
٨٤/٨٣	٠,١١٦	٠,٢٦٣	٠,٦٢١	١
٨٥/٨٤	٠,١٣٤	٠,٢٧٥	٠,٥٩١	١
٨٦/٨٥	٠,١٣٥	٠,٢٥٧	٠,٦٠٨	١
٨٧/٨٦	٠,١٢٢	٠,٣٢٧	٠,٥٥١	١
٨٨/٨٧	٠,١٢٩	٠,٢٩٥	٠,٥٧٦	١
٨٩/٨٨	٠,١٤٢	٠,٢٥٩	٠,٥٩٩	١
٩٠/٨٩	٠,١٥٦	٠,٢١٨	٠,٦٢٦	١
٩١/٩٠	٠,١١٧	٠,٢٧٤	٠,٦٠٩	١
٩٢/٩١	٠,١٣٥	٠,٢١٤	٠,٦٥١	١
٩٣/٩٢	٠,١١٣	٠,٢٠٤	٠,٦٨٣	١
٩٤/٩٣	٠,١٨٣	٠,٢٠٥	٠,٦١٤	١
٩٥/٩٤	٠,١٩٤	٠,٢٤٥	٠,٥٦١	١
٩٦/٩٥	٠,١٨٢	٠,٣٠٠	٠,٥١٨	١
٩٧/٩٦	٠,٢١٠	٠,٢٠٢	٠,٥٨٨	١

المصدر : حسبت من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) -بالملحق- باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالى السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالى السياحية فى الإقليم}}$$

جدول رقم (١٢)

نصيب محافظات إقليم شمال الصعيد من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالاقليم خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	بنى سويف	الفيوم	المنيا	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٠,٧٧٧	١,٧٨٠	٣,٩٧٥	٦,٥٣٢
٨٤/٨٣	٠,٧١٠	١,٦٠٤	٣,٧٨٤	٦,٠٩٨
٨٥/٨٤	٠,٧٥٩	١,٥٦٤	٣,٣٥٧	٥,٦٨٠
٨٦/٨٥	٠,٧٣٧	١,٤٠٦	٣,٣٢٦	٥,٤٦٩
٨٧/٨٦	١,٠٣٨	٢,٧٩١	٤,٧٠٦	٨,٥٣٥
٨٨/٨٧	١,١٥٨	٢,٦٤٥	٥,١٦٠	٨,٩٦٣
٨٩/٨٨	١,٤٢٧	٢,٦٠٠	٦,٠٢١	١٠,٠٤٨
٩٠/٨٩	١,٧١٩	٢,٣٩٧	٦,٨٧٦	١٠,٩٩٢
٩١/٩٠	٠,٨٧٦	٢,٠٤٣	٤,٥٥٣	٧,٤٧٢
٩٢/٩١	٦,٦٨٥	١٠,٥٨٥	٣٢,٢٣٥	٤٩,٥٠٦
٩٣/٩٢	٣,١١١	٥,٦٣٠	١٨,٨١٦	٢٧,٥٥٧
٩٤/٩٣	٤,٤٥٢	٥,٠٠٩	١٥,٠٢٥	٢٤,٤٨٨
٩٥/٩٤	٥,٧٣٩	٧,٢٥٦	١٦,٦٣١	٢٩,٦٢٦
٩٦/٩٥	٤,١٧٨	٦,٨٧٥	١١,٨٦١	٢٢,٩١٤
٩٧/٩٦	٨,١٠٢	٧,٧٨٠	٢٢,٦٦٦	٣٨,٥٤٨

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من الجدولين رقم (م-٩)، (٧) بإستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلى لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

٧/٣/٢ إقليم جنوب الصعيد

تشير بيانات الجدول رقم (م-٩) ارتفاع نصيب إقليم جنوب الصعيد من الناتج المحلى لقطاع السياحة من حوالى ٢٩,٢٣٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالى ١٢٨٣,٣٤٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ محققاً أعلى متوسط نمو خلال الفترة بلغ نحو ٣٠٦٪ ، ويزيد كثيرا عن معدل نمو الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر والذى يبلغ نحو ١٠٥,٥٣ ٪ ، وبذلك احتل الإقليم المرتبة الثانية فى نهاية الفترة بعد أن كان فى بدايتها يحتل المرتبة الثالثة .

وتشير بيانات جدول رقم (م-١٠) إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة من حوالى ٥,٥٣٠ جنيه في عام ١٩٨٣/٨٢إلى حوالى ١٨١,٠٠٨ جنيه فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، بمعدل نمو بلغ نحو ٢٢٦,٦٪، وهو اعلى كثيرا من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة والذى بلغ حوالى ٧٣٪، وبذلك احتل الإقليم المرتبة الأولى بعد أن كان في بداية الفترة يحتل المرتبة الثالثة .

وتفيد البيانات الواردة بالجدولين رقمى(١٥) ، (١٦) بأنه فى عام ١٩٨٣/٨٢ كانت محافظتا قنا وأسوان ، تستأثران بالقسط الأكبر من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم ، حيث حصلتا مجتمعتين على ٨٩,٢ ٪ ، وكان نصيب محافظة البحر الأحمر فى نفس العام لا يتعدى ١,٤٪ ، إلا أنه فى عام ١٩٩٧/٩٦ فقد حصلت محافظة البحر الأحمر وحدها على ٦٩,٧ ٪ ، ولم يتعد نصيب محافظتى قنا وأسوان مجتمعتين ٢٩٪ ، حيث شهدت هذه الفترة تركيزاً كبيراً من جانب الدولة على التنمية السياحية فى محافظة البحر الأحمر ، وصحب ذلك انفاق ترويجى كبير على البرامج السياحية فى المحافظة .

ثالثا: أثر نمو القطاع السياحى على درجة واتجاه عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

أوضح تقييم أداء القطاع السياحى على المستوى الاقليمى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى أقاليم القاهرة والاسكندرية وقناة السويس وجنوب الصعيد كان أعلى من المتوسط القومى ، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى أقاليم الدلتا وشمال

جدول رقم (١٣)

معامل توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة داخل إقليم وسط الصعيد خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	أسيوط	الوادى الجديد	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	١	-	١
٨٤/٨٣	١	-	١
٨٥/٨٤	١	-	١
٨٦/٨٥	١	-	١
٨٧/٨٦	١	-	١
٨٨/٨٧	١	-	١
٨٩/٨٨	١	-	١
٩٠/٨٩	١	-	١
٩١/٩٠	١	-	١
٩٢/٩١	٠,٩٨٧	٠,٠١٣	١
٩٣/٩٢	٠,٩٣٧	٠,٠٦٣	١
٩٤/٩٣	٠,٩١٣	٠,٠٨٧	١
٩٥/٩٤	٠,٩٢٨	٠,٠٧٢	١
٩٦/٩٥	٠,٨٦٩	٠,١٣١	١
٩٧/٩٦	٠,٨٤٤	٠,١٥٦	١

المصدر : حسبت من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) -بالملحق - باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالى السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالى السياحية فى الإقليم}}$$

جدول رقم (١٤)

نصيب محافظات إقليم وسط الصعيد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى إقليم وسط الصعيد خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

البيان	أسيوط	الوادى الجديد	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٤,٥٣٥	-	٤,٥٣٥
٨٤/٨٣	٣,٨٨٤	-	٣,٨٨٤
٨٥/٨٤	٣,٦١١	-	٣,٦١١
٨٦/٨٥	٣,٧٩٥	-	٣,٧٩٥
٨٧/٨٦	٦,٧٨٣	-	٦,٧٨٣
٨٨/٨٧	٦,٦٤٧	-	٦,٦٤٧
٨٩/٨٨	٧,٢٩٤	-	٧,٢٩٤
٩٠/٨٩	٧,٨١٢	-	٧,٨١٢
٩١/٩٠	٨,٧٢٧	-	٨,٧٢٧
٩٢/٩١	٤٠,٧٧١	٠,٥٣٧	٤١,٣٠٨
٩٣/٩٢	٣٠,٢٤٦	٢,٠١٦	٣٢,٢٦٢
٩٤/٩٣	٢٤,٦٢٧	٢,٣٦٥	٢٦,٩٩٢
٩٥/٩٤	٣١,٦٨١	٢,٤٥٠	٣٤,١٣١
٩٦/٩٥	٢٢,٣٧٥	٣,٣٧٠	٢٥,٧٤٥
٩٧/٩٦	٣٤,٩٥٤	٦,٤٧٤	٤١,٤٢٨

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من الجدولين رقمى (م-٩)، (٧) باستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلى لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

الصعيد ووسط الصعيد فكان أقل من المتوسط القومى ، وحيث إن العديد من الدول تستخدم القطاع السياحى كأداة لرفع مستوى المعيشة فى الأقاليم المختلفة فى الدولة من خلال تحقيق العدالة فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم ، فمن الضرورى التعرف على درجة واتجاه عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر، حتى يمكن وضع استراتيجية للتنمية السياحية تكفل تحقيق هذا الهدف .

وسوف نقوم فيما يلى بقياس درجة عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم باستخدام معامل ويليامسون للفوارق ، ويتم استخدام هذا المعامل لأن المقاييس الأخرى تتطلب بيانات تفصيلية عن الأسر وعن الفئات الدخلية لا تتوفر إحصائياتها فى مصر ، كما يتم التعرف على اتجاه عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم من خلال تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر لكل خطة خمسية على حدة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ ، وكذلك للفترة ككل .

١/٣ قياس درجة عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

نتناول فيما يلى النموذج المستخدم لقياس درجة عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم ومتغيرات النموذج ونتائج تقدير النموذج .

١/١/٣ النموذج المستخدم :

يتم استخدام نموذج ويليامسون لقياس الفوارق ويتم حسابه كما يلى :

$$L=\left[\sum_{r=1}^{R}\left(\bar{y}_r-\bar{Y}\right)^2 x\left(n_r/N\right)\right]^{1/2}/Y$$

حيث إن :

معامل ويليامسون للفوارق	L
عدد الاقاليم	R
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى الاقليم	y_r
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى الدولة	$\bar{Y}$

جدول رقم (١٥)

معامل توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة داخل إقليم جنوب الصعيد خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

السنة	سوهاج	قنا	أسوان	البحر الأحمر	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٠,٠٩٤	٠,٤٨٦	٠,٤٠٦	٠,٠١٤	١
٨٤/٨٣	٠,٠٩٤	٠,٤٨٨	٠,٤٠٠	٠,٠١٨	١
٨٥/٨٤	٠,٠٨٨	٠,٥٠٨	٠,٣٨٥	٠,٠١٩	١
٨٦/٨٥	٠,١١١	٠,٤٧٧	٠,٤٠٢	٠,٠١٠	١
٨٧/٨٦	٠,٠٦١	٠,٥٧١	٠,٣٦٠	٠,٠٠٨	١
٨٨/٨٧	٠,٠٤٩	٠,٥٤٤	٠,٣٨٦	٠,٠٢١	١
٨٩/٨٨	٠,٠٤١	٠,٥٢٤	٠,٣٤٧	٠,٠٨٨	١
٩٠/٨٩	٠,٠٣٥	٠,٥١٠	٠,٣١٩	٠,١٣٦	١
٩١/٩٠	٠,٠٣١	٠,٤٠١	٠,٣٣٥	٠,٢٣٣	١
٩٢/٩١	٠,٠٤٠	٠,٥٨٠	٠,٢٩٥	٠,٠٨٥	١
٩٣/٩٢	٠,٠٢١	٠,٣٤٢	٠,٢١٣	٠,٤٢٤	١
٩٤/٩٣	٠,٠٢٩	٠,٢٢٨	٠,١٨٣	٠,٥٦٠	١
٩٥/٩٤	٠,٠٣١	٠,٢٤٤	٠,١١٤	٠,٦١١	١
٩٦/٩٥	٠,٠١٦	٠,١٤٩	٠,٠٧٤	٠,٧٦١	١
٩٧/٩٦	٠,٠١٣	٠,١٩٦	٠,٠٩٤	٠,٦٩٧	١

المصدر : حسبت من جداول أرقام (م-١) ، (م-٢) ، (م-٣) ، (م-٤) ، (م-٥) ، (م-٦) - بالملحق- باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل التوزيع داخل الإقليم لناتج قطاع السياحة} = \frac{\text{عدد الليالى السياحية بالمحافظة}}{\text{عدد الليالى السياحية فى الإقليم}}$$

جدول رقم (١٦)

نصيب محافظات إقليم جنوب الصعيد من الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦

السنة	سوهاج	قنا	أسوان	البحر الأحمر	الإجمالى
١٩٨٣/٨٢	٢,٧٤١	١٤,٢١١	١١,٨٦٣	٠,٤١٩	٢٩,٢٣٤
٨٤/٨٣	٢,٩٥١	١٥,٣٥٢	١٢,٦٠٠	٠,٥٥٩	٣١,٤٦٢
٨٥/٨٤	٢,٧١٤	١٥,٧٥٣	١١,٩٣٥	٠,٥٩٨	٣١
٨٦/٨٥	٣,٢٣٧	١٣,٨٨٤	١١,٦٩٦	٠,٢٩٠	٢٩,١٠٧
٨٧/٨٦	٣,١١٥	٢٨,٩٨٠	١٨,٢٣٨	٠,٣٨٩	٥٠,٧٢٢
٨٨/٨٧	٣,٢٤١	٣٦,٠١٥	٢٥,٥٣٢	١,٣٨٩ ٠	٦٦,١٧٧
٨٩/٨٨	٣,٢٩٧	٤٢,٠٩٨	٢٧,٨٦٣	٧,٠٥٠	٨٠,٣٠٨
٩٠/٨٩	٣,٣٢٩	٤٨,٠٧٥	٣٠,٠٦٠	١٢,٨٦٨	٩٤,٣٣٢
٩١/٩٠	٢,٦٢٥	٣٤,٥٣٥	٢٨,٨١٨	٢٠,٠٣٩	٨٦,٠١٧
٩٢/٩١	١٥,١١٩	٢٢٠,٣٨٠	١١٢,٠٠٢	٣٢,٧٤١	٣٨٠,٢٤٢
٩٣/٩٢	٩,٣٨٢	١٥١,٨١٧	٩٤,٤٢٨	١٨٧,٦٣٨	٤٤٣,٢٦٥
٩٤/٩٣	١٢,٣٨٣	٩٧,٦٧٢	٧٨,٤٧١	٢٤٠,٥٦١	٤٢٩,٠٨٧
٩٥/٩٤	١٦,٨٥٣	١٣٣,٧١٦	٦٢,٣٠٨	٣٣٤,٨٠٦	٥٤٧,٦٨٣
٩٦/٩٥	١١,٥٩٢	١٠٧,٨٣٢	٥٣,٣٧٧	٥٥١,٥٦٢	٧٢٤,٣٦٣
٩٧/٩٦	١٧,٠٧٦	٢٥١,٥٣٦	١٢٠,٤٨٦	٨٩٤,٢٥١	١٢٨٣,٣٤٩

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من الجدولين رقمى (م-٩)، (٧) بإستخدام المعادلة التالية: نصيب المحافظة من الناتج المحلى لقطاع السياحة = معامل التوزيع للمحافظة داخل الإقليم × الناتج المحلى لقطاع السياحة بالإقليم

عدد السكان فى الاقليم nr r

عدد السكان فى الدولة N

الناتج المحلى القطاع السياحة فى الدولة Y

تتمثل المتغيرات المستخدمة فيما يلى :

- عدد الأقاليم R

يبلغ عدد الأقاليم الاقتصادية التخطيطية سبعة أقاليم ، لذا . R=7

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر .

وتشير إحدى الدراسات إلى أنه على الرغم من بعض الانتقادات الموجهة إلى استخدام عدد الليالى السياحية كأساس لتوزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة ، إلا أنه يعد أكثر المقاييس دقة كأساس للتوزيع . وعلى الرغم من ذلك حاول الباحث توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم المختلفة باستخدام معايير أخرى كأساس للتوزيع بخلاف عدد الليالى السياحية ، مثل معيار الإيرادات السياحية ، إلا أنه لم يتمكن من توفير بيانات تفصيلية عنها بالنسبة للأقاليم والمحافظات المختلفة . ويوضح جدول رقم (م-٧) معامل التوزيع الإقليمى للأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الفترة باستخدام عدد الليالى السياحية كأساس للتوزيع . كما يوضح جدول رقم (م-١٠) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦.

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر $\bar{Y}$

يوضح جدول رقم (م-١٠) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر . $\bar{Y}$

- عدد السكان فى مصر والأقاليم .

يوضح جدول رقم (م-٨) عدد السكان فى مصر N والأقاليم . nr

٥- الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر .

يوضح جدول رقم (٩) الناتج المحلى لقطاع السياحة بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة Y فى مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٦٩.

٢/١/٣ نتائج النموذج

يوضح جدول رقم (١٧) نتائج نموذج ويليامسون للفوارق الإقليمية فى الناتج المحلى لقطاع السياحة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢- ١٩٩٧/٩٦.

وتفيد البيانات الواردة بالجدول بأن الفوارق الاقليمية فى الناتج المحلى لقطاع السياحة أخذت فى الانخفاض خلال الخطة الخمسية الأولى من ٠,٠١٥٤٠٤ إلى ٠,٠١٤٢٩ ، إلا أنها شهدت تذبذباً خلال الخطة الخمسية الثانية للتنمية السياحية بسبب تأثيرات اضطرابات الأمن المركزى ، ثم حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، إلا أن الفوارق الاقليمية أخذت فى الارتفاع منذ عام ١٩٩٥/٩٤ وحتى نهاية فترة الدراسة ١٩٩٧/٩٦ .

٢/٣ قياس اتجاه درجة عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

تم التعرف على درجة العدالة فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ باستخدام معامل ويليامسون لقياس الفوارق، وسوف يتم تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر حتى يمكن التعرف على اتجاه درجة عدالة توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم خلال نفس الفترة .

ويتم تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، على النحو التالى :

$$L = \alpha + \beta \bar{Y}$$

حيث إن : معامل ويليامسون L

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر $\bar{Y}$

و يوضح الشكل رقم (١) الحالات المختلفة للعلاقة بين درجة الفوارق الإقليمية ونصيب الفرد من الدخل . وتنخفض درجة الفوارق الاقليمية كما هو موضح فى الحالة رقم (١) إذا كانت($\beta<0$)، أما إذا كانت ($\beta=0$) كما هو موضح فى الحالة(٢)- فإن ذلك يعنى ثبات درجة الفوارق الإقليمية، وتزداد درجة الفوارق الإقليمية - وكما هو موضح فى الحالة (٣) - إذا كانت ($\beta>0$).

جدول رقم (١٧)

الفوارق الإقليمية فى الناتج المحلى لقطاع السياحة طبقاً لمعامل وليامسون للفوارق خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .

البيان السنوات	الفوارق الإقليمية
١٩٨٣/٨٢	٠,٠١٥٤٠٤
٨٤/٨٣	٠,٠١٥٩٠٧
٨٥/٨٤	٠,٠١٥١٢٦
٨٦/٨٥	٠,٠١٤٥٩
٨٧/٨٦	٠,٠١٤٢٩
٨٨/٨٧	٠,٠١٣٦٦
٨٩/٨٨	٠,٠١٤٥٩٥
٩٠/٨٩	٠,٠١٥٢٤٢
٩١/٩٠	٠,٠١٤٧٧
٩٢/٩١	٠,٠١٣٤٤٦
٩٣/٩٢	٠,٠١٣٥٧٣
٩٤/٩٣	٠,٠١٣٠٦٤
٩٥/٩٤	٠,٠١١٧٤٥
٩٦/٩٥	٠,٠١٣٧٢٧
٩٧/٩٦	٠,٠١٤٥٣٢

شكل رقم (١)

الحالات المختلفة للعلاقة بين الفوارق الإقليمية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل

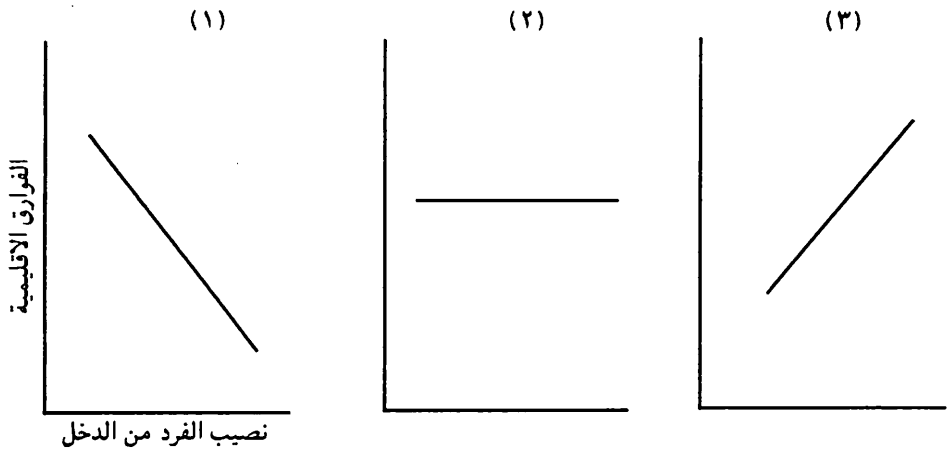

Source : Amos M. (1988) , " Unbalanced Regional Growth and Regional Income Inequality in The Latter Stage of Development " , Regional Science and Urban Economics, Vol. 18, pp. 549-566 .

وسوف يتم فيما يلى تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر للخطط الخمسية الثلاث للتنمية السياحية خلال الفترة ٨٢/١٩٨٣- ٨٦/١٩٨٧ ، بالإضافة إلى تقديرها للفترة ككل .

١/٢/٣ تحليل انحدار الفوارق الاقليمية L على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر Y خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية السياحية ٨٢/١٩٨٣- ٨٦/١٩٨٧.

١/١/٢/٣ تحليل انحدار الفوارق الاقليمية L على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر Y خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية السياحية ٨٢/١٩٨٣- ٨٦/١٩٨٧

تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام البيانات الواردة بالجدولين رقمى (م-١٠) و (١٧) على النحو التالى:

$$L = 0.0171 - 0.0003\ \overline{Y}$$

$$(10.32953) \quad (-1.244007)$$

$$\hat{a} = -0.0003 \qquad R^2 = 0.340305$$

وحيث إن $\beta < o$ ، فإن النتائج تتطابق مع الحالة رقم (١) فى الشكل رقم (١) ، وبالتالى نستنتج أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تقليل الفوارق الاقليمية فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الخطة الخمسية الثانية للتنمية السياحية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ .

٢/١/٢/٣ تحليل انحدار الفوارق الاقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر Y خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية ١٩٨٨/٨٧- ١٩٩٢/٩١.

تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام البيانات الواردة بالجدولين رقمى (م-١٠) و (١٧) على النحو التالى :

$$L = 0.0149 - 0.00003\ Y$$
$$(28.40981) \quad (-1.257727)$$
$$\hat{a} = -0.00003 \qquad R^2 = 0.345247$$

وحيث أن $\beta < o$ ، فإن النتائج تتطابق مع الحالة رقم (١) فى الشكل رقم (١)، وبالتالى نستنتج أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تقليل الفوارق الاقليمية فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية السياحية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١.

٣/١/٢/٣ تحليل تقدير انحدار الفوارق الاقليمية L على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر Y خلال الخطة الخمسية الثانية للتنمية السياحية ١٩٩٣/٩٢- ١٩٩٧/٩٦ .

تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام البيانات الواردة بالجدولين رقمى (م-١٠) و (١٧) على النحو التالى :

$$L = 0.0099 + 0.00008\ Y$$
$$(5.591066) \quad (1.963184)$$
$$\hat{a} = 0.00008 \qquad R^2 = 0.56230$$

وحيث إن $\beta > o$ ،فإن النتائج تتطابق مع الحالة رقم (٣) فى الشكل رقم (١)، وبالتالى نستنتج أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تعميق التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين

الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ .

٤/١/٢/٣ تحليل انحدار الفوارق الاقليمية L على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر Y خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢- ١٩٩٧/٩٦ .

تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام البيانات الواردة بالجدولين رقمى (م-١٠) و(١٧) على النحو التالى :

$$L = 0.014976 - 0.00003\,\bar{Y}$$
$$(41.14099) \quad (-2.598857)$$
$$\hat{a} = 0.00003 \qquad R^2 = 0.341907$$

وحيث إن $\beta < 0$ ، فإن النتائج تتطابق مع الحالة رقم (١) فى الشكل رقم (١) ، وبالتالى نستنتج أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تقليل التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ .إلا أن انخفاض قيمة معامل التحديد R2 للفترة ككل يوضح ان هناك عوامل أخرى تؤثر فى هذا التفاوت بخلاف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، مثل الفوارق فى المقومات السياحية الاقليمية ومن ثم متوسط انفاق السائح إقليمياً، إلا أنه من الملاحظ أن قيمة معامل التحديد أخذت فى التصاعد خلال فترات الدراسة المختلفة حيث زادت من ٠,٣٤٠٣٠٥ للخطة الخمسية الأولى للتنمية السياحية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ إلى ٠,٣٤٥٢٤٧ للخطة الخمسية الثانية للتنمية السياحية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١. ثم إلى ٠,٥٦٢٣٠٥ للخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ ، وهذا يدل على زيادة دور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى تفسير الفوارق الاقليمية فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة عن العوامل الاخرى .

وعلى ضوء ما سبق ، يتضح أن قيمة β كانت فى الخطة الخمسية الأولى والثانية للتنمية السياحية أقل من الصفر ، وهذا يثبت أن نمو القطاع السياحى أدى إلى تقليل التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم الاقتصادية التخطيطية فى مصر خلال سنوات الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية للتنمية السياحية ، إلا أن ارتفاع قيمة β فى الخطة الخمسية الثانية عن قيمتها فى الخطة الخمسية الأولى يثبت أن درجة الفوارق الإقليمية كانت تأخذ فى الانخفاض ولكن

بمعدل متناقص ، حتى أصبحت قيمة β فى الخطة الخمسية الثالثة أكبر من الصفر ، وهذا يدل على أن نمو القطاع السياحى أخذ يؤدى إلى تعميق التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة مع بداية الخطة الخمسية الثالثة للتنمية السياحية، وحيث أن قيمة β أقل من الصفر للفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ ، فهذا يثبت أن محصلة التنمية للخطط الخمسية الثلاث أدت إلى تقليل التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم .

ورغم أن إحدى الدراسات تشير إلى أن التوزيع الإقليمي للاستثمارات يعد حجر الزاوية فى السياسات الإقليمية التى تستهدف القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة ، إلا أنه يجب أن تسعى الحكومة إلى الحد من الفوارق بين الأقاليم باستخدام مجموعة من الأدوات الإيجابية أو السلبية، أما الأدوات الإيجابية فهى التى تشجع النمو فى الأقاليم الفقيرة ، فى حين تعمل الأدوات السلبية على الحد من النمو فى الأقاليم الغنية ، وقد استخدمت كل من إنجلترا وفرنسا النوعين من الأدوات، أما كندا وإيطاليا فتستخدم الأدوات الإيجابية فقط .

لذا يجب أن تعمل الدولة على تقليل هذه الفوارق باستخدام مجموعة من الأدوات الإيجابية تتمثل فى تقديم حوافز الاستثمار للمشروعات السياحية فى الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، بالإضافة إلى اتباع سياسة للتوزيع الإقليمى للاستثمارات يتم بمقتضاها التركيز على هذه الاقاليم ، وكذلك تدعيم البنية الأساسية فيها .

ويوضح جدول رقم (٢) ترتيب الأقاليم الاقتصادية التخطيطية حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، وتشير البيانات الواردة بالجدول إلى أن أقاليم شمال الصعيد والدلتا ووسط الصعيد هى الأقاليم التى يجب على الدولة أن تستخدم معها مجموعة من الأدوات الإيجابية التى تحفز النمو السياحى فيها. حيث ظلت تحتل المراتب الثلاث خلال فترة الخطط الخمسية الثلاث للتنمية السياحية ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦.

وتتمتع أقاليم شمال الصعيد والدلتا ووسط الصعيد بمجموعة من المقومات السياحية التى يمكن الاعتماد عليها فى إعداد خطة إقليمية للتنمية السياحية ، تتمثل فيما يلى :

أولاً: إقليم شمال الصعيد

١- محافظة الفيوم

تعتبر محافظة الفيوم من المحافظات التى تتمتع بميزات طبيعية هائلة بالإضافة إلى ما تحفل به

من معالم أثرية تنتمى لمختلف العصور، ومن أشهر ما تتميز به الفيوم العيون المعدنية والسواقى، ربما أنها تبعد عن القاهرة بحوالى ١٠٠كم، لذا فيمكن إدراجها ضمن البرامج السياحية للسائحين المتواجدين بالقاهرة .

ومن المعالم الأثرية الفرعونية فى الفيوم هرم هوارة وهرم سنوسرت (هرم اللاهون) ومعبد الإله سبك وقاعدة هرم أمنمحات الثالث ومسلة سنوسرت ومعبد مدينة ماضى وهرم سيلار. أما المناطق الأثرية اليونانية والرومانية فتشمل مدينة كرانيس وديميه السباع وفيلادلفيا وأم الأتل وأم البريجات ومعبد قصر قارون، ومن المناطق الأثرية القبطية الإسلامية تضم دير الغرب ، وقنطرة اللاهون عند مدخل بحر يوسف ومسجد قايتباى ، كما يمر بها مسار العائلة المقدسة . أما العيون الطبيعية فمن أشهرها عين السلين وعين الشاعر وبيهمو والمندرة . هذا إلى جانب بحيرة قارون التى يمارس السائحون فيها هواية صيد الطيور والأسماك وبعض الرياضات المائية .

٢- محافظة بنى سويف

كانت بنى سويف عاصمة الإقليم العشرين فى العصر الفرعونى، كما كانت عاصمة لمصر قرابة قرن ونصف خلال عهد الأسرتين التاسعة والعاشرة . ومن أهم المعالم الأثرية فى محافظة بنى سويف هرم ميدوم ومنطقة آثار إهناسيا ومقبرة كاشدو ومنطقة آثار سدمنت الجبل ، وآثار الحيبة ودير وكنيسة العذراء ودير مار جرجس ومقبرة مروان .

٣- محافظة المنيا

تضم محافظة المنيا مجموعة ضخمة من الآثار التى خلفتها الحضارات الفرعونية والقبطية والإسلامية، ومن هذه الآثار منطقة تل العمارنة ومنطقة آثار بنى حسن وتونا الجبل وطهنا الجبل ودير السيدة العذراء ودير البرشا والسرارية والبهنسا ومسجد المئذنة المائلة .

لذا يمكن صياغة استراتيجية للتنمية السياحية فى إقليم شمال الصعيد ، بحيث يتم التركيز على تنشيط السياحة العلاجية والثقافية ، نظراً لما يحفل به الإقليم من مقومات سياحية متنوعة ، على أن يكون دور الدولة إنشاء بنية أساسية متميزة لإمكانية جذب السياحة الدولية إلى هذا الإقليم.

ثانياً : إقليم وسط الصعيد

١- محافظة أسيوط

هى مدينة أقامها الفراعنة على نهر النيل ، وكان اسمها فى ذلك الحين "سيوط" ، وهو اسم

مشتق من كلمة سالوت وتعنى الحارس باللغة المصرية القديمة ، وفيما بعد أضاف العرب إليها حرف الألف فأصبحت " أسيوط " . وتتميز محافظة أسيوط بمجموعة من المعالم الأثرية مثل مقابر أسيوط والدير الجبراوى، ومقابر مير الصخرية والدير المحرق ومنطقة البدارى الأثرية ومقابر شطا ودير العذراء، كما يمر بها مسار العائلة المقدسة .

٢- محافظة الوادى الجديد

تعد محافظة الوادى الجديد أكبر محافظات مصر من حيث المساحة ، وتبلغ مساحتها ٤٥٨ ألف كم٢ ، بما يعادل خمس مساحة مصر ، وتتكون محافظة الوادى الجديد من ثلاث واحات هى الخارجة والداخلة والفرافرة ، وتتميز بالتلال الصخرية والوديان الرملية الناعمة وهضاب صلبة متحجرة إلى جانب الكثبان الرملية المتحركة . ومن أهم المعالم الأثرية بها معبد هيبس وجبانة الجبوات وقصر الدير ومعبد دوش بالخارجة ، ودرب الغبارى وآثار البشندى وآثار قلاع الضبة وآثار موط وقرية القصر الإسلامية وآثار المزوقة ومعبد دير الحجر بالداخلة ، وقصر الفرافرة بالفرافرة ، هذا فضلاً عن برك البط والسمك وآبار المياه الجوفية .

وعلى ضوء ما سبق ، يتضح أن الإقليم يحتوى على مقومات سياحية يمكن من خلالها تنشيط السياحة الثقافية والعلاجية وسياحة الصحراء وسياحة المغامرات والسيارات والصيد ، هذا فضلاً عن السياحة الدينية متمثلة فى مسار العائلة المقدسة، حيث يمر هذا المسار بإقليمى شمال الصعيد ووسط الصعيد ، لذا من المتوقع أن يؤدى تنشيط السياحة فى هذا المسار إلى رفع مستوى المعيشة فى هذين الإقليمين ، وبالتالى المساهمة فى خدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة .

ثالثاً : إقليم الدلتا

١- محافظة المنوفية

تعد محافظة المنوفية إحدى المحافظات المتواضعة سياحياً، إلا أنه تتواجد بها مجموعة من المغريات السياحية مثل متحف دنشواى ومسجد سيدى محمد شبل الأسود ومزارع الورد .

٢- محافظة الغربية

كانت محافظة الغربية عاصمة للإقليم الخامس من أقاليم الدلتا فى عهد الأسرة الرابعة والعشرين، كما كانت عاصمة الإقليم الثانى عشر فى عهد الأسرة الثلاثين . ومن أهم المعالم الأثرية

بها مسجد السيد البدوى وصا الحجر وبهبيت الحجر وآثار سمنود وكنيسة برما وكنيسة السيدة العذراء ، هذا فضلاً عن قناطر دهتورة وحديقة الأندلس .

٣- محافظة الدقهلية

تتميز محافظة الدقهلية بعدد من المغريات السياحية مثل مصيف جمصة وبحيرة المنزلة وجزيرة الورد ، هذا بالإضافة إلى بعض المعالم الأثرية مثل تل الربع وتل تمى الإمديد وتل المقدام وكنيسة القديس مار جرجس ودير القديسة دميانة ومسجد الموافى ومسجد ومئذنة الغمرى .

٤- محافظة دمياط

تعد محافظة دمياط من أقدم المدن المصرية وتم ذكرها فى التوراه باسم " كفتور " وسميت " تاميت " فى العصر القبطى ، كما دارت على أرضها معارك ضد الحملات الصليبية . ومن أهم المعالم السياحية فى دمياط هى مصيف راس البر ومنطقة الجربى العلاجية ، ومسجد عمرو بن العاص ومسجد شطا وضريح جمال الدين شيحة ومسجد المتبولى .

٥- محافظة كفر الشيخ

تتميز محافظة كفر الشيخ بمجموعة من المعالم السياحية مثل بحيرة البرلس وتل سيدى سليم وتل الفيران .

ونخلص مما سبق إلى أن إقليم الدلتا تتوافر به مجموعة من المقومات السياحية المتنوعة والتى يمكن أن تمثل أساساً لخطة استراتيجية تنمية سياحية مناسبة للإقليم . ويجب ألا تركز استراتيجية التنمية السياحية بالإقليم على السياحة الداخلية فقط ، ولكن يجب أن تدرج المعالم السياحية بالإقليم ضمن برامج السياحة الدولية ، حيث تتوافر مجموعة من المقومات السياحية التى يقبل عليها السائح الدولى مثل سياحة الصيد فى بحيرة البرلس بكفر الشيخ ، والسياحة العلاجية فى منطقة الجربى بدمياط ، وكذلك السياحة الثقافية بمحافظات الغربية والدقهلية، هذا فضلاً عن السياحة الترفيهية بمصيف جمصة ورأس البر .

على ضوء ما سبق، يقترح أن تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات الإيجابية لتدعيم النمو السياحى فى هذه الأقاليم، يتمثل فى إنشاء البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات السياحية، وزيادة الإنفاق الترويجى الذى يهدف إلى تنشيط الأنماط السياحية المختلفة بتلك الأقاليم، ومحاولة

إدراجها ضمن البرامج السياحية التى تصمم للأقاليم السياحية ذات العوائد المرتفعة والقريبة من هذه الأقاليم . حتى تكون هذه البرامج أكثر تنوعاً . حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن نظام السوق لا يساعد على تقليل التفاوت بين الأقاليم، بل يؤدى إلى زيادة هذا التفاوت.

لذا يجب أن تمارس الدولة دور المستثمر فى الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، على أن تقوم بدور رقابى وتترك للقطاع الخاص الاستثمار فى الأقاليم ذات المتوسط المرتفع لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، حيث تعمل زيادة الأنشطة السياحية من جانب الدولة فى الأقاليم السياحية ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة إلى جذب استثمارات القطاع الخاص فى فترة لاحقة ، بما يؤدى إلى زيادة العوائد السياحية فى تلك الأقاليم وتصبح التنمية السياحية تنمية متوازنة ،تعتمد على أنماط سياحية متنوعة ، وبالتالى تصبح التنمية السياحية أداة لرفع مستوى المعيشة فى الأقاليم المختلفة ، وتقليل الفوارق الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية، هذا فضلاً عن زيادة قدرة القطاع السياحى على مواجهة الأزمات السياحية .

الخلاصة والنتائج

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على ما إذا كانت استراتيجية التنمية السياحية فى مصر تأخذ فى اعتبارها تقليل التفاوت الإقليمى فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة ، ليس بهدف تخفيض النمو فى الاقاليم السياحية ذات معدلات النمو المرتفعة ، ولكن من أجل تحفيز النمو فى الأقاليم المتواضعة سياحياً، بما يؤدى إلى زيادة معدل نمو السياحة فى الدولة ككل وبشكل متوازن ومستمر ، وبالتالى المساهمة فى رفع مستوى المعيشة فى المجتمع . وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال التعرف على التغيرات فى الناتج المحلى لقطاع السياحة التى سادت الأقاليم الاقتصادية التخطيطية المختلفة فى المجتمع خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ ، وتم استخدام معامل ويليامسون لقياس الفوارق للتعرف على درجة العدالة التوزيعية للناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم المختلفة . كما تم تحليل انحدار الفوارق الإقليمية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فى مصر للخطط الخمسية الثلاث للتنمية السياحية خلال فترة الدراسة، للتعرف على اتجاه العدالة التوزيعية للناتج المحلى للقطاع السياحى فى مصر .

وتوصلت الدراسة إلى إثبات عدم صحة فرضية الدراسة حيث أدى نمو القطاع السياحى إلى تقليل الفوارق الإقليمية فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم خلال الفترة ككل ، فنمو القطاع السياحى كان يؤدى إلى تقليل التفاوت فى توزيع الناتج المحلى لقطاع السياحة بين الأقاليم خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية للتنمية السياحية ، حيث إن الفوارق الإقليمية كانت تنخفض ولكن بمعدل متناقص ، حتى أصبح نمو القطاع السياحى فى الخطة الخمسية الثالثة يؤدى إلى زيادة الفوارق، ومع النمو المرتفع المتوقع للقطاع السياحى فى مصر، من المتوقع أن تزداد هذه الفوارق بدرجة كبيرة ، وبالتالى ستؤدى إلى تعميق التفاوت فى مستوى المعيشة بين الأقاليم.

ومع أن التوزيع الإقليمى للاستثمارات - كما سبق ذكره - يعد حجر الزاوية فى السياسات الإقليمية التى تستهدف القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة ، إلا أنه يقترح أن تسعى الحكومة إلى الحد من الفوارق بين الأقاليم باستخدام مجموعة من الأدوات الإيجابية أو السلبية ، أما الأدوات الإيجابية فهى التى تشجع النمو فى الأقاليم الفقيرة، فى حين تعمل الأدوات السلبية على الحد من النمو فى الأقاليم الغنية ، وقد استخدمت كل من إنجلترا وفرنسا النوعين من الأدوات ، أما كندا وإيطاليا فتستخدم الأدوات الإيجابية فقط .

لذا يقترح أن تعمل الدولة على تقليل هذه الفوارق باستخدام مجموعة من الأدوات الإيجابية تتمثل فى تقديم حوافز الاستثمار للمشروعات السياحية فى الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، بالإضافة إلى اتباع سياسة للتوزيع الإقليمى للاستثمارات يتم بمقتضاها التركيز على الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، وكذلك تدعيم البنية الأساسية فى تلك الأقاليم .

وبناء على ما تم عرضه فى جدول رقم (٢) والذى يوضح ترتيب الأقاليم الاقتصادية التخطيطية حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، فإن أقاليم شمال الصعيد والدلتا ووسط الصعيد هى الأقاليم التى يجب على الدولة أن تستخدم معها مجموعة من الأدوات الإيجابية التى تحفز النمو السياحى فى تلك الاقاليم، حيث إن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة فيها أقل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة . كما أنها تتمتع بمجموعة من المقومات السياحية التى يمكن الاعتماد عليها فى إعداد خطة إقليمية للتنمية السياحية . لذا يقترح تصميم استراتيجية للتنمية السياحية فى إقليم شمال الصعيد ، بحيث يتم التركيز على

تنشيط السياحة العلاجية والثقافية والدينية متمثلة فى مسار العائلة المقدسة، نظراً لما يحفل به الإقليم من مقومات سياحية متنوعة، على أن يكون دور الدولة إنشاء بنية أساسية متميزة لإمكانية جذب السياحة الدولية إلى هذا الإقليم .

كما يقترح تصميم استراتيجية للتنمية السياحية فى إقليم وسط الصعيد، حيث إن الإقليم يزخر بمقومات سياحية يمكن من خلالها تنشيط السياحة الثقافية والعلاجية وسياحة الصحراء وسياحة المغامرات والسيارات والصيد ، هذا فضلاً عن السياحة الدينية متمثلة فى مسار العائلة المقدسة ، حيث يمر هذا المسار بإقليمى شمال الصعيد ووسط الصعيد ، لذا من المتوقع أن يؤدى تنشيط السياحة فى هذا المسار إلى رفع مستوى المعيشة فى هذين الإقليمين ، وبالتالى المساهمة فى خدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة .

ويقترح أيضاً تصميم استراتيجية للتنمية السياحية فى إقليم الدلتا ، حيث يتوافر به مجموعة من المقومات السياحية المتنوعة والتى يمكن أن تمثل أساساً لخطة تنمية سياحية مناسبة . كما يقترح ألا تركز استراتيجية التنمية السياحية بالإقليم على السياحة الداخلية فقط ، ولكن إدراج المعالم السياحية بالإقليم ضمن برامج السياحة الدولية ، مثل سياحة الصيد فى بحيرة البرلس بكفر الشيخ ، والسياحة العلاجية فى منطقة الجربى بدمياط، وكذلك السياحة الثقافية بمحافظات الغربية والدقهلية، هذا فضلاً عن السياحة الترفيهية بمصيفى جمصة ورأس البر .

ويقترح أن تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات الإيجابية لتدعيم النمو السياحى فى هذه الأقاليم ، تتمثل فى إنشاء البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات السياحية، وزيادة الإنفاق الترويجى الذى يهدف إلى تنشيط الأنماط السياحية المختلفة بتلك الأقاليم، ومحاولة إدراجها ضمن البرامج السياحية التى تصمم للأقاليم السياحية ذات العوائد المرتفعة القريبة منها. حتى تكون هذه البرامج أكثر تنوعاً . لأن نظام السوق لا يساعد على تقليل التفاوت بين الأقاليم، بل يؤدى إلى زيادة هذا التفاوت .

لذلك ففى ظل التحول للقطاع الخاص يقترح أن تمارس الدولة دور المستثمر فى الأقاليم ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ثم القيام بطرح المشروعات للبيع للقطاع الخاص فى فترة لاحقة، وذلك عندما تأخذ معدلات التدفق السياحى فى الاستقرار فى تلك

الأقاليم، لأن إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار فى تلك الأقاليم يرجع إلى عدم رغبته فى تحمل مخاطر عدم استقرار معدلات التدفق السياحى الامر الذى يجعل من الواجب على الدولة الاضطلاع بهذا الدور فى إطار التزامها بتحقيق التنمية الإقليمية فى الاطار العام لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، على أن تقوم بدور رقابى وتترك للقطاع الخاص الاستثمار فى الأقاليم ذات المتوسط المرتفع لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة ، حيث تعمل زيادة الأنشطة السياحية من جانب الدولة فى الأقاليم السياحية ذات المتوسط المنخفض لنصيب الفرد من الناتج المحلى لقطاع السياحة إلى جذب استثمارات القطاع الخاص فى فترة لاحقة ، بما يؤدى إلى زيادة العوائد السياحية فى تلك الأقاليم وتصبح التنمية السياحية تنمية متوازنة ، تعتمد على أنماط سياحية متنوعة ، وبالتالى تصبح التنمية السياحية أداة لرفع مستوى المعيشة فى الأقاليم المختلفة ، وتقليل الفوارق الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية ، هذا فضلاً عن زيادة قدرة القطاع السياحى على مواجهة الأزمات السياحية .

هوامش

١- محمود عبد الفضيل (١٩٨٠) ، "أنماط توزيع الدخل فى الوطن العربى ١٩٦٠-١٩٧٥"، فى " **أنماط التنمية فى الوطن العربى ٦٠-١٩٧٥** " ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ص ٢٤٦.

٢- لمزيد من التفاصيل يراجع :

Birdsall , N. , Ross, d. , Sabot , R. (1995) , " Inequality and Growth Re- - considered : Lessons from East Asia " , **The World Bank Economic Review** , No. 9 , p. 477 .

- Ahluwala , M. (1974) , **Income Inequality : Some Dimentions of The Problem , Redistribution with Growth** , Oxford University Press , London , pp. 3-37 .

٣- رئاسة الجمهورية (١٩٩٩) ، **موسوعة المجالس القومية المتخصصة /١٩٩٩/٩٨الكتاب السنوى** ، لمجلد الخامس والعشرون، القاهرة ، ص ٢٤٥ .

٤- الطاقة الحاملة هى المبدأ الرئيسى الذى تدور حوله حماية البيئة والتنمية السياحية المتواصلة ، وهى تحدد الاستخدام السياحى الأقصى لأى دولة أو إقليم أو منطقة أو مكان ، دون أن يسبب هذا الاستخدام آثاراً سلبية على الموارد أو المجتمع وعلى الاقتصاد . وعلى التراث الاجتماعى

والحضارى او ان يترتب عليه نقص فى رضا الزائرين ، ولمزيد من التفاصيل انظر :

رئاسة الجمهورية (١٩٩٩)، **موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٩٩/٩٨** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

٥- لمزيد من التفاصيل يراجع :

- محمد أنسى البشوتى (١٩٩٦) ، "**دور المتغيرات المحلية والدولية على الإيرادات السياحية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥** " ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص ٣٣ .

-Grage , P. (1970) , **International Travel and International Trade** , U.S.A. Regers University , p. 221 .

٦- محمد عبد الرحمن حجازى (١٩٩١) ، "**أولويات الاستثمارات السياحية ودورها فى تعظيم الدخل القومى : دراسة تطبيقية على قطاع الفنادق فى مصر**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ص ١٨٥-١٨٦ .

٧- استهدفت استراتيجية التنمية السياحية فى أسبانيا تقديم إطار لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال المنافع الاقتصادية للسياحة ، وركزت على تنمية السياحة الريفية وسياحة المناظر الطبيعية وسياحة الثقافة الشعبية فى الأقاليم المتواضعة سياحياً حتى يكون هناك توازناً فى العوائد السياحية بين الأقاليم المختلفة وبالتالى تحقيق مستوى متوازن لمستوى المعيشة بين تلك الاقاليم . ولمزيد من التفاصيل يراجع :

-Willis , F. (1977) , " Tourism as an Instrument of Regional Economic Growth " , **Growth and Change** , Vol . 8, No. 2, pp. 43-47 .
-Williams , A. , Shaw , G. (1988) , **Tourism and Economic Development** , Belhaven Press , london , pp. 50 - 52 , p. 307 .

٨- فى جميع أجزاء الدراسة يشير مفهوم متوسط معدل النمو إلى متوسط نسبة التغير السنوى بطريقة المتوسط الحسابى البسيط.

٩- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣) ، **التقرير الاستراتيجى**

العربى، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص٣٢.

١٠- وزارة التخطيط (١٩٩٧) ، "**الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/١٦)** "، المجلد الأول ، أبريل ، القاهرة، ص ٤٩٩ .

١١- تركز استراتيجية التنمية السياحية التى أعدتها الهيئة العامة للتنمية السياحية على تنمية المناطق السياحية الواعدة مثل الاقصر وأسوان والغردقة وساحل البحر الأحمر وشرم الشيخ والحد من النمو السريع للطاقات الايوائية بمواقع التنمية السياحية الحالية وهى القاهرة الكبرى والاسكندرية.

١٢ Rondinelli , d. (1985) , **Applied Methods of Regional Analysis : The Spatial Dimensions of Development Policy** , Westview Press , london , pp. 1-25 .

١٣- لمزيد من التفاصيل يراجع :

-Meyer , R. (1963) , " Regional Economics : A Survey " , **American Economic Review** , Vol. 53, pp. 19-54 .
- Secomisk , K. (1974) , **Spatial Planning and Policy : Theoretical foundation** , Polish Scientific Publisher , Warsaw , pp. 85-103 .

١٤- لمزيد من التفاصيل يراجع :

- جورج جانت، ترجمة : منير لبيب (١٩٧٩) ، **إدارة التنمية : مفهومها، أهدافها - وسائلها**، دار المعارف ، القاهرة ، ص ص ٣٢٣-٣٧٣ .

- مهدى على الوحيد ، هلال إدريس مجيد (١٩٨٨) ، **مقدمة فى التنمية والتخطيط** ، مطبعة التعليم العالى ، بغداد ، العراق ، ص ص ٢٨٠ -٢٨٢ .

١٥ - نبيل صادق على (١٩٨٥) ، "دراسة إحصائية عن تطور التوزيع الإقليمى لاستثمارات الخطة القومية خلال الفترة ٧٦-٨٥/ ١٩٨٦)، **سلسلة دراسات إحصائية** ، رقم ٢ ، الإدارة المركزية للتخطيط الإقليمى ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ديسمبر ، ص ص ١-٣ .

١٦- مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية (١٩٩٨) ، "دور الجامعات فى تنفيذ المشروعات القومية العملاقة " ، **الندوة القومية الأولى لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية** ،

ديسمبر ٨-١٠ ، جامعة حلوان ، ص ١٨٥.

17- Amos M. (1968) , " Unbalanced Regional Growth and Regional Income Inquality in The Latter Stage of Development " , **Regional Science and Urban Economics**. Vol 18, PP.549-566.

١٨- محمود عبد السميع عبد الفضيل (١٩٩٥) ، منهجية تقدير الناتج المحلى الإجمالى لمحافظات وأقاليم مصر " ، **مجلة البحوث التجارية** ، المجلد السابع عشر، العدد الأول ,كلية التجارة، جامعة الزقازيق ، ص ٢٨٤ .

١٩- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣)، **التقرير الاستراتيجى العربى**، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢ .

٢٠- هدى محمد صبحى (١٩٧٩) ، حول الفوارق الإقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الاقاليم " ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣٢١ .

٢١- المركز المصرى للإعلام (١٩٩٨) ، **دليل مصر السياحى** ، الإصدار الثانى ، يناير ، القاهرة.

٢٢- أبو بكر متولى (١٩٧٩) ، تعقيب على بحث : هدى محمد صبحى (١٩٧٩) ، حول الفوارق الاقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم " ، ورقة مقدمة فى **المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين**، مايو، القاهرة ، ص ص ٣١٩-٣٢٠ .

قائمة المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية

أبو بكر الصديق عمر متولى (١٩٧٩) ، تعقيب على بحث : هدى محمد صبحى (١٩٧٩)، "حول الفوارق الاقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم " ، ورقة مقدمة فى **المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين** ، مايو، القاهرة .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **إحصاءات النشاط الفندقى والبنسيونات** ، نشرة ربع سنوية ، القاهرة .

المركز المصرى للإعلام (١٩٩٨) ، **دليل مصر السياحى** ، الإصدار الثانى ، يناير ، القاهرة .

جورج جانت ,ترجمة : منير لبيب (١٩٧٩) ، **إدارة التنمية : مفهومها ، أهدافها - وسائلها**، دار المعارف ، القاهرة .

رئاسة الجمهورية (١٩٩٩) ، **موسوعة المجالس القومية المتخصصة ٩٨/ ١٩٩٩**، الكتاب السنوى، المجلد الخامس والعشرون، القاهرة .

محمد أنسى البشوتى (١٩٩٦) ، **"دور المتغيرات المحلية والدولية على الإيرادات السياحية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٥** " ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة .

محمد عبد الرحمن حجازى (١٩٩١) ، **"أولويات الاستثمارات السياحية ودورها فى تعظيم الدخل القومى : دراسة تطبيقية على قطاع الفنادق فى مصر** "، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة .

محمود عبد السميع عبد الفضيل (١٩٩٥) ، منهجية تقدير الناتج المحلى الإجمالى لمحافظات وأقاليم مصر "، **مجلة البحوث التجارية** ، المجلد السابع عشر، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، الشرقية .

محمود عبد الفضيل (١٩٨٠) ، أنماط توزيع الدخل فى الوطن العربى ١٩٦٠-١٩٧٥ "، فى " **أنماط التنمية فى الوطن العربى ٦٠-١٩٧٥** ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣)، **التقرير الاستراتيجى العربى** ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية (١٩٩٨)، " دور الجامعات فى تنفيذ المشروعات القومية العملاقة " ، **الندوة القومية الأولى لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية** ، ديسمبر ٨-١٠، جامعة حلوان ، القاهرة .

معهد التخطيط القومى (١٩٩٤) ، **تقرير التنمية البشرية فى مصر** ، القاهرة .

مهدى على الوحيد ، هلال إدريس مجيد (١٩٨٨) ، **مقدمة فى التنمية والتخطيط** ، مطبعة التعليم العالى، بغداد ، العراق .

نبيل صادق على (١٩٨٥)، " دراسة إحصائية عن تطور التوزيع الإقليمى لاستثمارات الخطة القومية خلال الفترة ٧٦-٩٨٦/١٨٥) ، **سلسلة دراسات إحصائية** ، رقم ٢ ، ديسمبر ، الإدارة المركزية للتخطيط الإقليمى ، وزارة التخطيط ، القاهرة .

هدى محمد صبحى (١٩٧٩) ، حول الفوارق الاقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم " ، ورقة مقدمة فى **المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين** ، مايو ، القاهرة .

وزارة التخطيط (١٩٩٧) ، **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/٢٠١٦)** ، المجلد الأول ، أبريل ، القاهرة .

ثانياً : مراجع باللغة الأجنبية

Ahluwala , M. (1974) , **Income Inequality : Some Dimentions of The Problem , Redistribution with Growth** , Oxford University Press , London . U. K.

Amos M. (1968) , " Unbalanced Regional Growth and Regional Income Inquality in The Latter Stage of Development " , **Regional Science and Urban Economics,** Vol. 18 .

Birdsall , N. , Ross, d. , Sabot , R. (1995) , " Inequality and Growth Reconsidered : Lessons from East Asia " , **The World Bank Economic Review** , No. 9 , p. 477 .

Grage , P. (1970) , **International Travel and International Trade** , Regers University , U.S.A .

Meyer , R. (1963) , " Regional Economics : A Survey " , **American Economic Review** , Vol. 53, pp. 19-54 .

Rondinelli , d. (1985) , **Applied Methods of Regional Analysis : The Spatial Dimensions of Development Policy** , Westview Press , london , pp. 1-25 .

Williams , A. , Shaw , G. (1988) , **Tourism and Economic Development** , Belhaven Press , london .

Willis , F. (1977) , " Tourism as an Instrument of Regional Economic Growth " , **Growth and Change** , Vol . 8, No. 2, pp. 43-47 .